تميزت فترة المخطط الخماسي الأول (1980-1984) باستمرارية إنجاز ما تبقى من برامج حيز الإنجاز المتعلقة بالمخطط الرباعي الثاني، لا سيما المتعلقة بقطاع المحروقات، وبصناعات وسائل الإنتاج، إلى جانب الاستجابة الضرورية والسريعة للقطاعات التي لها معاني اجتماعية (استهلاكية) التي تستهدف الاستثمار في العنصر البشري، لذلك كان شعار المخطط الخماسي الأول ينادي بالعبارة (من أجل حياة أفضل). وذلك بناءا على نتائج المؤتمر الرابع للجنة المركزية المنعقد في شهر جوان 1979 (**عبد المجيد بن أمبارك، مرجع سابق، ص. 297**).

إن حاجة التنمية الاقتصادية والبلاد كانت تستدعي ضخامة وتنوعا من المتكونين، لذلك وجه إلى نظام التربية والتكوين، دورا إضافيا في مجال التنمية وتكوين فروع يتأكد تخصصها باستمرار لكن ما كان يؤخذ على هذا النظام أنه لم يكن مهيئا لذلك.

فالعوامل الاقتصادية جعلت مهمة نظام التربية والتكوين أكثر وأشد عسرا الأمر الذي زاد من سعة الفجوة بين الطلب الحقيقي من القطاعات الاقتصادية وبين الطاقات الوطنية في مجال التكوين وذلك يعود إلى اختيار تكنولوجيا معينة، إضافة إلى ضخامة بعض المشاريع التي تقررت دون تقييم سليم للإمكانيات التكوينية الفعلية.

لقد سجل العجز في ترضية الطلب سلسلة من الفوارق في المستويات (إطارات، عمال، مؤهلين، عمال ماهرين)، وأثر على فعالية مجمعات العمل وعلى نظام تحديد الأجور مما أثر على الإنتاجية التي انخفضت مقارنة بالأهداف المحددة، ودل ذلك على عدم التحكم في أداة الإنتاج وعدم التوازن بين مخرجات نظام التربية والتكوين وحاجات العمل والتشغيل هذا من جهة، ومن جهة أخرى سوء توزيع الموارد البشرية المتوفرة وحصرها في مراكز اتخاذ القرارات، وعدم الانتفاع بها في مجال الإنتاج. (**نفس المرجع، 102**).

ولحيلولة هذه المشاكل نادت لوائح الدورة الثانية للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني ديسمبر 1979، بإدخال التخطيط في نظام التربية والتكوين ككل بحيث يرتكز مبدأ تخطيط المنظومة التربوية والتكوين على ضرورة وضع أهداف .

وتجسدت التوجيهات بشروع الدولة في تطبيق برنامج يشتمل على ستة محاور:

1 - تخطيط منظومة التربيـــة.

2 - جـــزأرة التأطيـــر.
3 - توسيع استعمـال اللغة العربية.
4 - التنظيـــم الجامعـــي.
5 - توسيع الهياكل القاعدية الجامعية.
6 - تطوير البحث العلمي (**الدليل الاقتصادي والاجتماعي،1989،ص. 262**).

و بنهاية السبعينات عايشت الجامعة الجزائرية تضخم عدد الطلبة وصل إلى تضاعفهم ست مرات فاقت قدرتها على الاستيعاب، الأمر الذي فرض الاهتمام بمعدل التأطير . فلجأت إلى توظيف مكثف لكافة المترشحين لمنصب التعليم بدون أي شروط سوى ليسانس حديث الاكتساب . و بهذا ظهرت فئة جديدة من المعلمين بطريقة عشوائية دون مكانة قانونية و هم المساعدين المتعاقدين. و أدى تزايد العجز الكيفي و الكمي من سنة لأخرى إلى إغراق المؤسسة في مشاكل البنيات التحتية خلال سنوات الثمانينات . فأصبحت الجامعة مفككة ، أسيرة فوضى مؤسساتية ، بيداغوجية و علمية معقدة ، مما جعل حكمها متعذرا. **(Aissa Kadri, ,1992, ,p,13.)**

أولا: المبادئ الوطنية لمنظومة للتعليم العالي خلال عقد الثمانينات:

إن مراجعة منظومة التربية والتكوين بنهاية عقد السبعينات نجم عنه إدخال التخطيط لهذا النظام، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في بداية فترة المخطط، لذلك جاءت التوجيهات المحددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المدى البعيد تقتضي توسيع مهمات التعليم العالي والبحث العلمي عن طريق تحديد الأعمال والبرامج بشكل يهدف إلى ترضية الحاجات كما ونوعا من الإطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بناء على ما تبذله البلاد من جهود مالية كبيرة وجهود التأطير لضمان سير الجامعة، وجاءت الأهداف على المدى المتوسط من أجل تقليص الإختلالات الداخلية في التعليم العالي، وإمكانية توسيع الدور المنوط بها عند انتهاء فترة المخطط الخماسي الأول، وتفرض هذه الأهداف ما يلي: **(وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المخطط الخماسي (1980-1984)،ص ص. 121-122)**

1 - القيام بأعمال ضرورية تتحكم في مردودية نظام التعليم العالي.

2 - إقامة الآليات اللازمة لتوجيه الطلبة بتفضيل الفروع التكنولوجية والعلمية لضمان تنسيق جيد بين التكوين وحاجات الاقتصاد.

3 - تعزيز التكوين فيما بعد التدرج للإسراع بمسيرة الجزأرة، ويستعمل تكوين ما بعد التدرج بالخارج على سبيل إضافي إذا تعذر تنظيمه داخل المؤسسات الجزائرية.

4 - تكيف كل جامعة مع المواهب الجهوية.

5 - توضيح موهبة المراكز الجامعية وتطورها، فالمعاهد التي تشرف على الفروع التكنولوجية ذات الطابع الوطني أو الجهوي مدعوة إلى إتمام برامج المراكز الجامعية، فينبغي السهر على أن لا تنحرف المراكز الجامعية عن أهدافها ، مع مضاعفة فروع التكوين العام في العلوم الدقيقة أو في العلوم الاجتماعية.

6 - تكثيف تكوين المعلمين في الثانوي وبخاصة في الاختصاصات التقنية والعلمية.

لقد جاء في الميثاق الوطني لسنة 1986 تأكيد على أن نجاح برامج التنمية متوقف أساسا على ضرورة تحسين منظومة التربية والتكوين ورفع مستواها وإمكانياتها كما وكيفا وتنظيما، وفي هذا إشارة إلى الدعوة للاهتمام بالجانب النوعي والتنظيمي، الذين أهملتهما المخططات السابقة والتي ركزت كما كانت تدعو الخطابات السابقة على الجانب الكمي. هذا الأمر الذي دفع السلطات السياسية إلى ضرورة مراجعة المنظومة التربوية قصد تحسينها انطلاقا من أهداف وطنية جديدة تحددها بشكل يتوافق والتغييرات التي تطرأ على الاقتصاد الوطني. على أنه يجب الحرص –يؤكد الميثاق الوطني- على تجنيب منظومة التربية والتكوين نوعين من الأخطار:

خطر التكوين (التعليم العالي) غير المتصل بالحياة العملية، وما ينتج عنه من شهادات لا جدوى منها ولا يستطيع حاملها أن يجد منصبا له في سوق العمل.

خطر التكوين الذي يركز فقط على تقدير ميكانيكي للحاجيات دون ارتباط بالحقائق الاقتصادية للبلاد **(الميثاق الوطني، 1986، 161-162).**

إن هذه الأهداف يجب أيضا أن تنطبق على قطاع التعليم العالي، فبالإضافة إلى أن هذا القطاع شهد تطورا ملحوظا يرجع أساسا إلى حصة الاستثمارات التي خصصتها الدولة له، وإلى الإرادة السياسية التي تقوده نحو ديمقراطية هذا النوع من التعليم، إلا أنه كان يعاني

الكثير من النقائص والتفاوتات في مجال نظام التعليم العالي لذلك جاءت الغاية الرئيسية التي يستهدفها هذا القطاع في التطور المنسق للإنتاج والإنتاجية داخل الجامعات بالتطابق على حاجيات البلاد.

فالحاجيات المحددة في الخريطة الجامعية لآفاق سنة 2000 تفرض تخطيطا على الآمدين الطويل والمتوسط فإذا كانت الأهداف المتوسطة الأمد تتمثل أولا وقبل كل شيء في التخفيض من حدة التوترات الداخلية الموجودة واستعمال الطرق والوسائل الكفيلة بإرساء محاور تطور هذا القطاع، فإن الأهداف النوعية الرئيسية بالنسبة للمخطط الخماسي الثاني: **(وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، 1985،ص ص. 47-48).**

1- تطابق التكوين مع التشغيل: تستلزم العلاقة الحتمية بين التكوين والتشغيل ما يلي:

- إنهاء إعادة البرامج وذلك وفقا لحاجيات الاقتصاد.
- إقامة إطار للتشاور مع القطاعات المستعملة من أجل التحكم الأحسن وضبط الحاجيات.
- تنظيم تربصات تطبيقية للطلاب بصفة تلقائية.

2- تدعيم الاختيار العلمي والتكنولوجي: يتوقف نجاح مشروع التنمية الاقتصادية على قدرة نظام التكوين والأولوية التي سيحظى بها التكوين التكنولوجي ويتعلق الأمر إذا بما يلي:

- إعادة تقويم الشعب التكنولوجية بوضع إجراءات تشجيعية.
- تدعيم التأطير في هذه الشعب.

-إنشاء هياكل للاستقبال تتلاءم مع حاجيات هذا الاختيار (المعاهد التكنولوجية، قاعات التكنولوجيا).

ومن جهة أخرى، ونظرا للحاجة الماسة للتقنيين الساميين، فإن تدعيم هذا النوع من التكوين في الجامعات يكتسي طابعا حاسما لا محالة.

3- تحسين نوعية التكوين وإنتاج النظام الجامعي: علاوة على التحسين الدائم لمردودية النظام فإنه ينبغي بذل المزيد من الجهود على الصعيدين الكمي والنوعي.

4-الجزأرة والتعريب: مازالت جزأرة سلك التعليم من الأهداف الأساسية للجامعة، إذ يتوقف عليها نجاح محاربة التبعية الثقافية والتكنولوجية، وفي نفس الوقت يتعين على الجامعة تشجيع المبادلات مع الجامعات الأجنبية لكي تبقى دوما مواكبة للاكتسابات العلمية الجديدة، وتدمجها

في عملية إعادة تقديم تلك المعرفة، وينبغي أن تصبح اللغة الوطنية بالتدريج المحرك المميز لنقل المعارف إلى جانب توسيع استعمال اللغات الأجنبية حتى يتسنى للطلاب الإطلاع على المنشورات والبحوث الأجنبية وقراءتها وفهمها.

يلاحظ من خلال عرض هذه الأهداف أنها جاءت تهتم بالتنظيم الجامعي سواء على المستوى الداخلي بحيث جاءت الضرورة تستدعي مراجعة ومتابعة كيفيات تنظيم التسيير والتوجيه في إطار البناء الهيكلي لمؤسسات التعليم العالي، والعمل على التقليل من حدة التوترات الداخلية الموجودة وذلك عن طريق استعمال الطرق والوسائل الكفيلة بحيث تساهم في تطور هذا القطاع، أما على المستوى الخارجي فالضرورة كانت من أجل تطور الإنتاج، والإنتاج داخل الجامعات -من الناحية الكمية والكيفية- وذلك بالتطابق مع حاجيات البلاد.

ثانيا: البنية التنظيمية و الهيكلية لقطاع التعليم العالي :

إن المشاكل المترتبة عن تطبيق إصلاح التعليم العالي، وإبراز التوجيهات المحددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء في المديين المتوسط والبعيد، كلها محددات أثرت على التحول العميق للجامعة.

فإلى غاية نهاية المخطط الرباعي الثاني شهد قطاع التعليم العالي تغييرا في كيفية تسيير البناء الهيكلي لمؤسساته لقد أعلن عن تطبيق المشروع الاشتراكي للمؤسسات منذ شهر جويلية 1971 داخل الجامعة، و الذي ناقشته سنة 1973 . ولكن كانت الضرورة تستدعي مراجعته وإثرائه ، فجاء الإعلان عن تنصيب لجنة لدراسة النصوص التشريعية والقانونية للقوانين الأساسية بالجامعة، فانطلقت أشغال اللجنة في شهر نوفمبر 1978 وانتهت في شهر فيفري 1979، وكان هذا بمثابة الإصلاح الثاني الذي عرفه التعليم العالي.

ولقد كان نتيجة كل هذا انعقاد مؤتمر وطني لتطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات في الجامعة (**G.S.E**)، وقدم هذا المشروع لمراجعة نصوصه، وكان بذلك أول تجمع وطني للأسرة الجامعية، حيث جمع أكثر من ألف شخص من مسؤولين إطارات، أساتذة، عمال، وطلبة وهدفه كما أكد الوزير السابق "عبد الحق برارحي": <الهدف الاستراتيجي لنظامنا التكويني هو تكوين الشخص المتحكم في علم عصرنا الحالي لوضعه في خدمة تطوير مجتمعنا، أي الشخص القادر على إحداث تقدم للثورة بتأهيله وجدارته وكذا التزامه>، ويرتكز هذا المشروع على مبادئ التسيير الاشتراكي للمؤسسات كقانون أساسي للجامعة يحدد أعضائها

ودورها في المجتمع، الأمر الذي قد يقلص من مركزية القرارات التي حالت فيما سبق في تحقيق علاقة جامعة – تنمية.

إثر مناقشة هذا المشروع في المؤتمر، استخلصت الأسرة الجامعية والسلطات عدة نتائج تخص حل المشاكل الاجتماعية و التربوية والإدارية بالجامعة، مع تنشيط القطاعات النقابية والتعريب والتكوين، إضافة إلى تأسيس مجالس متخصصة لتقييم العمل الفكري، وتمثيل الطلبة على مستوى أعضاء مسيرين، وانتخاب مجالس إدارة المعاهد من طرف الأساتذة، أما الأجهزة المركزية للجامعة فهي تتمثل في مجلس الجامعة، اللجنة الإدارية للجامعة، رئيس الجامعة، اللجان الدائمة البيداغوجية والاقتصادية. **(Ministère de l'E.S.R.S, 1979,pp.34-92)**.

1 -الخريطة الجامعية:

يمكن القول أن انطلاق الدراسة لإنشاء الخريطة الجامعية كانت منذ 1971 أي بعد إنشاء وزارة التعليم العالي و البحث العلمي لأول مرة بالجزائر،و و في نفس سنة الإصلاحات التي مست القطاع ، ثم أعيد النظر فيها بعد ذلك . ولكن تبنيها الرسمي كان عام 1984. و من مميزاتها التنبؤ على المستوى الجهوي و الوطني ،و هيكلة قطاع التعليم الثانوي و التحكم في تدفقات خريجي التعليم الثانوي . ويجب على هذه التنبؤات أن تأخذ بعين الاعتبار المميزات السوسيو-اقتصادية لمختلف المناطق الجغرافية ، و كذا القطاع السوسيو - اقتصادي لمؤسسات التعليم في مختلف المناطق . **.(سمية إبراهيمي ،2006، ص .100.)**

إن الخريطة الجامعية هي عبارة عن مشروع مخطط قدمته وزارتا التخطيط والتعليم العالي، وصادقت عليه الحكومة، وتضمنت هذه الخارطة تأكيد الاختيار العلمي والتكنولوجي للجامعة الجزائرية، مما يتطلب تدابير محكمة، وإقامة هياكل قادرة على جعل الجامعة الجزائرية أكثر فعالية من حيث محتوى ونوعية البرامج التعليمية، ويمكن أن تأخذ هذه الهياكل المفصلة في تصميمها شكل جامعات متعددة التخصصات أو جامعات تكنولوجية مدعمة بمعاهد ذات طابع وطني **(نوار مربوحة، 1990،ص. 63).**

وانطلاقا من هذا ظهرت الخريطة الجامعية إلى حيز الوجود في صورتها الأولية سنة 1983، ثم في سنة 1984، ظهرت أكثر دقة وتفصيلا معتمدة في تخطيطها على احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلف، وتهدف إلى تحديد هذه الاحتياجات من أجل العمل على توفيرها. وتعديل التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل

الوطنية، كالتخصصات التكنولوجية والحد من توجيه الطلبة إلى بعض التخصصات الأخرى كالحقوق والطب التي يتواجد بها فائض من الطلبة يفوق احتياجات الاقتصاد التنموي الوطني **(بوفلجة غيات، 1992، ص.64).**

2 -أهداف الخريطة الجامعية.

لذلك جاءت الخريطة الجامعية ترمي إلى تحقيق أهداف من بينها تصحيح اختلال التوازن في عملية التعليم العالي لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من الإطارات، مع الأخذ بعين الاعتبار المعطيات الأساسية المتعلقة بالتوازن الجهوي واللامركزية، وعليه سطر برنامج كالتالي: **(الدليل الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص.262).**

- إصلاح الهيئات والبرامج لتكييفها مع احتياجات الاقتصاد الوطني.
- توسيع شبكة التعليم العالي.
- إعادة تنظيم البحث العلمي وإدماجه في اهتمامات التنمية على أساس مبادئ التكوين بواسطة البحث.
- دعم التكوين التكنولوجي.
- توسيع تكوين أساتذة الثانوي والتقني.
- ترقية تكوين التقنيين الساميين الذين يحتاج لهم الاقتصاد الوطني بكثرة، أي (45.000 تقني سامي حتى آفاق 2000).
- توحيد تعليم العلوم الاجتماعية وتعريبها.
- تخطيط وتنظيم ودعم تكوين ما بعد التدرج.
- إدخال مواد جديدة في مراحل التكوين،و الإعلام الآلي،و اللغات الحية الأجنبية،و التربية، و السياسة الدينية، و الأيديولوجية.
- فتح جامعة للعلوم الإسلامية.
- وضع سياسة توجيه جامعي.
- إنشاء آليات تنسيق بين الجامعات والمعاهد الوطنية للتعليم العالي، وقطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي (المجلس المركزي للتنسيق، اللجنة المختلفة، مجلس التوجيه للجامعات).

من جهة أخرى فإن الخارطة الجامعية تسهم بتخطيطها وتوقعاتها في حل بعض المشكلات الوطنية الكبيرة كالتوازن الجهوي مثلا:(إنشاء 28مدينة جامعية حتى سنة 2000)،

وفي هذا الإطار أكد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد سنة 1979 على ضرورة لا مركزية التعليم العالي باعتباره وسيلة لمضاعفة مراكز لنشر وإشعاع العلم، والثقافة التقنية في جميع أرجاء الوطن وقد تضمن برنامج العمل تنويع التوزيع الجغرافي بمعاهد التكوين مع السهر على توفير شروط التسيير وضمان الاستعمال العقلاني لهذه المعاهد التي لها رسالة وطنية. كما يرتبط الاهتمام الثاني بإعادة النظر في هيكل طاقة التعليم العالي، فالمطلوب هو البحث عن عقلانية أعلى من العقلانية الموجودة من حيث الحجم والاستعمال والتخصص، وتأطير الهياكل القاعدية التي ستنشأ، ويتعلق الاهتمام الثالث بوضع تنظيم إداري يتمتع باستقلالية أكبر في التسيير، ويشرك ممثلي الطلبة والعمال **(نفس المرجع،ص. 265).**

3 -البيداغوجيا في فترة تطبيق الخريطة الجامعية .

جاءت الخريطة الجامعية تهدف إلى تحديد الاحتياجات من أجل تلبيتها ، و تحقيق التوازن من حيث توزيع الطلبة على التخصصات التي تحتاجها السوق الوطنية للعمل كالتخصصات التقنية ، و التقليل من التوجيه إلى بعض التخصصات كالحقوق و الطب .

و عليه أدخلت خلال سنوات الثمانينات تعديلات تتعلق بإعادة هيكلة بعض الجذوع المشتركة والنظام السنوي للتعليم ، ونظام جديد للتقويم و التدرج البيداغوجي. غير أنه لم يراعي المناهج البيداغوجية التي تفرضها الوضعية الجديدة.

لقد تناولنا في الفصل السابق بأن إصلاح التعليم العالي في 1971 أتى بنظام بيداغوجي جديد يدعى "الجذع المشترك" الذي يفضي إلى تخصصا مختلفة. لكن تطبيق هذا التنظيم بدوره خلق انحرافات كبيرة من حيث بنية الطلبة، فمثلا ظل الجذع المشترك في العلوم البيولوجية يغذي أساسا شعبة العلوم الطبية على حساب الصيدلة و جراحة الأسنان و البيولوجيا، ويهمش بصفة كاملة علوم الأرض ، في حين لم يتمكن الجذع المشترك العلوم الدقيقة و التكنولوجيا من جذب عدد كاف من الطلبة نحو علوم الهندسة .(**المجلس الأعلى للتربية ،1999، ص.35)** .

و عموما يمكن القول أن الجذع المشترك الذي حل محل التعليم الإعدادي أصبح في النهاية ينتظم في شكل محاضرات، كما جعل نظام الأعمال الموجهة الأفواج تعاني اكتظاظ كبير في العدد إلى أن وصل معدل الفوج يضم 80 طالب بالنسبة للسنتين الأولى و الثانية من ليسانس

الحقوق و الاقتصاد عسيرة التسيير. كذلك من العوائق التي صاحبت نظام الأعمال التطبيقية و الورشات خلال الثمانينات عدم تناسب العدد الكبير للطلبة وتوفر التجهيزات في بعض المؤسسات ، حتى و إن توفرت فان الإجراءات الإدارية تعيق الحصول على المواد المستعملة التي يحتاجها الطالب أثناء فترة تكوينه.

و لأجل التحكم في هذا الوضع تم اتخاذ بعض الإجراءات خلال النصف الأول من سنوات الثمانينات فجاءت ضرورة تفريع الجذوع المشتركة ،و أصبحت عملية توجيه الحائزين على البكالوريا تتم بصفة مبكرة؛ أي مع انطلاق الدخول الجامعي مباشرة .ولقد تم اتخاذ بعض التدابير في هذا المجال نذكر منها:

- تفريع الجذع المشترك "علوم وتكنولوجيا" إلى قسمين: جذع مشترك علوم دقيقة سنة واحدة وجذع مشترك تكنولوجيا (سنتين) مفتوح بصفة واسعة إلى الحائزين على بكالوريا رياضيات، علوم دقيقة.

فصل الجذع المشترك البيوطبي وعلوم البيولوجيا عن الجذع المشترك البيولوجيا، حيث إن القبول في الجذع المشترك البيوطبي أصبح مقصورا فقط على الحائزين على بكالوريا "علوم" مع الحصول على نقاط كافية في المواد الأساسية في فرع الباكالوريا، في حين كان القبول في الجذع المشترك البيولوجيا يخضع لمعايير أقل تشددا. لكن ما كان يؤخذ على هذا التنظيم الجديد أيضا أنه لم يحقق الأهداف المنتظرة أيضا.

4 -التوجيه الجامعي في ظل تطبيق الخريطة الجامعية.

في مجال التوجيه الجامعي أعدت مقاربة جديدة تختلف عن تلك التي كانت معتمدة في النصف الأول من سنوات الثمانينات والمتعلقة بتفريع الجذوع المشتركة التي أدت إلى تغذية فروع على حساب أخرى. ومن أجل وضع معايير أكثر تشددا جاء التخطيط الجديد للتنظيم في النصف الثاني من سنوات الثمانينات يرتكز على:

- إجراء مسابقات للدخول في العلوم الطبية والهندسة المعمارية والإعلام الآلي (مسابقات جهوية كتابية).

إجراء اختبارات في بعض التخصصات (العلوم السياسية، الاتصال، ليسانس لغات).

لكن ما يؤخذ على هذا التوجيه الجديد أنه صادف هو الآخر مشاكل وعراقيل تمثلت في إيجاد صعوبة في تسيير هذه المسابقات والامتحانات بحيث تأخذ مدة طويلة جدا للتسجيلات

النهائية. كما أن زيادة عدد الحائزين على شهادة البكالوريا حال دون تحقيق النتائج المنشودة، الأمر الذي أدى إلى أن عملية التوجيه بعد الجذع المشترك أظهرت عددا من الصعوبات، فقد حالت المكانة الاجتماعية لبعض الشعب دون التوزيع المتوازن للطلبة الجدد على مختلف المسارات.

وهكذا وقع ضغط اجتماعي كبير على شعبة العلوم الطبية عكس الشعب الأخرى كالصيدلة. كما كانت شعبتا الالكترونيك والهندسة المدنية هما المفضلتان على التخصصات الموجودة في معاهد التكنولوجيا.

بعدما كان الطور القصير المدى تشرف عليه مؤسسات غير تابعة لوزارة التعليم العالي، تكفلت الجامعات بهذا المستوى من التعليم في 1984 تماشيا واحتياجات البلاد من الإطارات العليا حسب مضمون الخريطة الجامعية. و لكن هذا الطور بدوره نتج عنه عوائق حالت دون تحقيق النجاح الكامل لأهدافه نتيجة عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة من أجل نجاح مثل هذا النوع من التعليم و هذا لأن :

1- التكفل بهذا النوع من التكوين لا يلبي بالضرورة متطلبات المسارات الجامعية التقليدية (أساتذة ، أساتذة محاضرون).

2- غياب إطار مؤسساتي للتشاور مع القطاع المستعمل إذ يجب أن تنطلق الشهادات ذات الغاية المهنية من منصب العمل ، كما تعتبر البرامج أكاديمية أكثر.

3- إن شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية التي تتوج هذا التكوين غير واردة في رزنامة الشهادات المعترف بها في سوق العمل، مما يفسر عدم إقبال المجتمع على هذا النوع من التكوين.

لكن من أجل تجاوز صعوبات عملية التوجيه مع كل دخول جامعي تم وضع نظام مركزي عن طريق الإعلام الآلي في نهاية سنوات الثمانينات يأخذ بعين الاعتبار قدرات الطالب، ونوع البكالوريا واختياره الشخصي وطاقات استقبال المؤسسات واحتياجات البلاد، وبالرغم من الانتقادات الموجهة لهذا النظام إلا أنه أعتبر أكثر شفافية. **(المجلس الأعلى للتربية، 1999، ص ص .34-35).**

5 -محتوى البرامج في ظل الخريطة الجامعية.

بهدف الاستجابة لاحتياجات التنمية العامة للبلاد ،و لضمان مطابقة التكوين مع التشغيل أخذت معظم تخصصات التكوين منذ سنة 1980 بالتعرض للتعديل و المراجعة و إعادة صياغة محتويات التعليم، و الإعداد الملموس لآفاق البحث العلمي و المساهمة في بعث تراثنا الثقافي.**(أمينة مساك ،مرجع سابق،ص.180)**.

عرفت التغطية البيداغوجية تحولا كميا هاما عند منتصف الثمانينات و الذي تمثل أساسا في تقليص الحجم الساعي للحصص التدريسية على مستوى الأعمال الموجهة، فالحجم الساعي لحصة الأعمال الموجهة في العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة و التي كانت مدتها 120 دقيقة قبل هاته الفترة أصبحت 90 دقيقة فقط. وزاد العبء البيداغوجي الذي حمّل للمعيد أو الأستاذ المساعد بأداء تسعة ساعات عمل كنصاب قانوني، فبدلا من تحمل عبء تأطير 4 أفواج يصبح تحمل تأطير ستة أفواج ، وهذا من شأنه إضعاف نوعية التأطير.**(صابة محمد الشريف،2008،ص.88).**

وقد أدخل على نظام الامتحانات الجامعية عند بداية الثمانينات نظام " الامتحان الشامل" يسمح للطلبة الذين لم يحصلوا على المعدل أن يعوضوا في فرصة ثانية، وذلك بالدخول إلى الامتحان من مرة أخرى ، فهو يتيح للطلبة إمكانية تحسين علاماتهم من جديد. و هذا التعديل الذي لحق بالنظام الجامعي خلق نوع من حتمية الانتقال أو على الأقل تحسين معدلات النجاح. **(نفس المرجع ،ص.93)**

غيرت الجامعة الجزائرية في منتصف الثمانينات نظامها البيداغوجي من نظام الوحدات إلى نظام التعليم السنوي، بعد جملة المشاكل التي نجمت عن النظام الأول و التي أتينا على ذكرها في الفصل السابق. ومن مميزات النظام السنوي أنه :

- يفرض على الطلبة الناجحين في بعض المواد إعادة السنة إذا لم تتوفر لديهم شروط الالتحاق للسنة الموالية(معدل يساوي 20/10)

- يضمن تحكم الطلبة الناجحين في دراستهم في كل مقياس من مقاييس المسار.

- غياب تقييم شامل للطالب لأنه يتطلب الاكتفاء فقط بتسجيل العلامات التي تشير إلى نجاح الطالب في المقياس.

و في إطار تنظيم التعليم سنة بأخرى اعتبر النظام التعويضي للنقاط هو الأساس ، لذلك جاءت الضرورة إلى إرغام الطلبة على إعطاء أهمية لمجموع مواد البرنامج عن طريق اتخاذ الإجراءات التي تتوافق و نجاح نظام التعليم السنوي هي كالآتي:

1- لضمان الحد الأدنى من الكفاءة في كل مادة من المواد التي تكون البرنامج السنوي ، و لتحديد أثر التعويض تم تحديد علامة دنيا (علامة إقصاء) لكل درس من الدروس.

2- بالنسبة للمواد الأساسية في ميدان الدراسة تم فرض نظام "المعامل" لضمان حد أدنى من الكفاءة في الدروس الأساسية.

6 - القانون الأساسي للجامعة تحت رقم: 83-544

كما جاء إصدار قرار القانون الأساسي للجامعة تحت رقم: 83-544 المؤرخ في: سبتمبر 1983 في 1983 في الندوة الوطنية المنعقدة حول القانون الأساسي للجامعة 1983، والذي ركزت نصوصه على المهام الأساسية للجامعة والتنظيم الإداري والعلمي، فقد جاء التنظيم الإداري على مستوى الجامعة يضم مجلس التوجيه للجامعة، مهمته دراسة واقتراح كل الإجراءات لتحسين سير أشغال الجامعة وتحقيق أهدافها مع إعطاء رأيه في كل مسألة تقدم من طرف رئيس الجامعة، إضافة إلى المجلس العلمي للجامعة والذي تكمن مهمته في تقديم رأيه وتوصياته حول الخرائط السنوية للتعليم والبحث في الجامعة وحول مشاريع لخلق أو تغيير أو غلق لمعاهد أو وحدات البحث، وتقديم برامج للتبادل والتعاون العلمي ما بين الجامعات، إضافة إلى رئاسة الجامعة التي تشمل رئيس الجامعة ونوابه.

أما التنظيم الإداري على مستوى المعاهد، كما دعا إليه القانون فهو مكون من مجلس المعهد ومهمته دراسة التطلعات لتطوير المعهد، والسهر على السير الجيد، إضافة إلى دوره في برمجة نشاطات التكوين والبحث واقتراح وتحضير وتوزيع مشروع الميزانية، ومراقبة تسيير المعاهد وتحدد أساليب سير مجلس المعهد من طرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي. **(Ministère de l'E.S.R.S, 1983,6-12).**

يتضح من هذا التنظيم الإداري للجامعة والمعهد الذي أتى به القانون، أنه جاء نتيجة لظروف أملتها التجربة الجزائرية في ميدان التعليم العالي إلى غاية نهاية السبعينات، والتي

أكدت وجود خلل في التسيير الإداري بمؤسسات التعليم العالي والناجم عن مركزية القرارات التي كانت تعرقل النشاطات البيداغوجية والعلمية للجامعة.

لقد نص الميثاق الوطني لسنة 1986 بأن نجاح مجموع برامج التنمية يتوقف في الأساس على تحسين منظومة التربية والتكوين، ورفع مستواها وإمكانياتها كما وكيفا وتنظيما، وأنه من الواجب تطوير الهياكل الجامعية لتلبية أهداف التنمية طبقا للمخططات المرسومة وبتنسيق مع القطاعات الاقتصادية، وفي نفس هذا السياق أكدت أهداف التعليم العالي والواردة في التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني ضرورة تطابق التكوين مع التشغيل عن طريق إقامة إطار للتشاور مع القطاعات من أجل التحكم الأحسن وضبط الحاجيات.

وكتجسيد لهذه الأهداف ارتأت وزارة التعليم العالي ضرورة تنظيم ملتقى حول تسيير المؤسسات الجامعية لفائدة الإطارات المسيرة لهذا القطاع، وقد شارك فيه مسؤولي المؤسسات الجامعية وأساتذة وباحثين ومسؤولي مؤسسات، وكان ذلك سنة 1986. وكان الهدف من هذا الملتقى هو من أجل خلق فرصة لالتقاء المسيرين والأخصائيين في التسيير حتى يمكنهم من تبادل الأفكار والتجارب وذلك بدراسة المعالم الرئيسية للتسيير، إضافة إلى السماح لوزارة التعليم العالي بالخروج بإجراءات تنظيمية وبرامج عمل. ولقد أعطيت أهمية في هذا الملتقى لجانب التسيير في المؤسسات الجامعية، لأن فعالية التسيير في أي مؤسسة لها التأثير الكبير على مردوديتها **.(وزارة التعليم العالي، 1986،ص ص. 8-9).**

7 -الدراسات العليا خلال فترة تطبيق الخريطة الجامعية.

أما في إطار الدراسات العليا فقد جاء المرسوم رقم: 70/87 المؤرخ في 17 مارس1987 المتضمن تنظيم الدراسات العليا، تهدف إلى تكوين إطارات عالية التأهيل والبحث ،وتعميق المعارف والتدريب على تقنيات البحث والتحكم في مناهج التحليل. كما أن الالتحاق بالدراسات العليا الأولى يكون بعد إجراء مسابقة يجريها من هم حائزون على شهادة التعليم العالي أو شهادة معترف بمعادلتها لها. وتدوم فترة التكوين للحصول على الماجستير سنتين وتشتمل السنة الأولى دروس نظرية وملتقيات. فالدروس من شأنها أن تعمق المعارف في مواد التخصص أو المادة الرئيسية، والملتقيات من شانها تعميق المعارف والتدريب على تقنيات البحث والتحكم في مناهج التحليل.

وتهدف الدراسات العليا الثانية (دكتوراه الدولة) إلى إثبات قدرة المترشح على إنجاز بحث على مستوى عالي للمساهمة في التنمية الثقافية والعلمية والتكنولوجية، كما يلتحق بالدراسات العليا الاختصاصية المترشحون الحائزون على شهادة التعليم العالي الذين يثبتون خبرة مهنية مدتها (03) ثلاث سنوات على الأقل.

ويدوم التكوين في هذه الدراسات الاختصاصية (12) اثني عشر شهرا. وجاء هذا المرسوم نتيجة الحاجة إلى الأساتذة، لذلك أكد المخطط على ضرورة تلافي العجز في الهيئة التدريسية من أجل تحسين التأطير النوعي، وأكد أيضا أن هذا لا يتم عن طريق تطوير وتنظيم التسجيل الثاني في اقسام ما بعد التدرج.

إن كل هذه النصوص والنصوص الواردة في الميثاق الوطني أكدت الانشغالات الأولية للحكومة والمتمثلة في الرفع الفعلي للمستوى الثقافي وتأهيل المجتمع لتصبح الجامعات أقطابا للإشعاع الثقافي والعلمي، وفي نفس الوقت تتحكم في مشاكل التنظيم والتسيير التي تتخبط فيها. وهذا في إطار استقلالية واسعة النطاق وتدعيم العلاقات مع عالم الشغل.

ولقد ظهرت الملامح الأولى لتجسيد الأهداف من خلال الدورة العشرين للجنة المركزية، لحزب جبهة التحرير الوطني التي صادقت في 22 جوان 1988 على لائحة تضمنت تحويلات عميقة في ميادين التربية والتعليم والتكوين وأوصت هذه اللجنة في إطار التعليم العالي بما يلي:

- إعادة النظر في أسلوب التنظيم الحالي لمؤسسات التعليم العالي طبقا للمنظور الوطني.
- العمل على لامركزية تسيير منظومة التربية والتكوين.
- مواصلة الجهود الرامية إلى دعم التأطير السياسي للمؤسسات البيداغوجية والتكوين والتعليم العالي.
- تنظيم التمويل الذاتي للمؤسسات الجامعية والتكوين.
- إعادة النظر في تنظيم الخدمات الجامعية.
- البحث عن الصيغ المناسبة لتمويل المؤسسات الجامعية والتكوين.
- تكييف المنظومة التربوية مع المقتضيات الاقتصادية والجامعية بواسطة تكوين عملي يندرج في إطار آفاق التنمية الاقتصادية والتغييرات التكنولوجية.

وعلى إثر المصادقة على برنامج الحكومة من طرف المجلس الشعبي الوطني، نصب رئيس الحكومة لجنة وطنية لتحضير إصلاح المنظومة التربوية والتكوين، وتضم هذه اللجنة مجموعة من الأطراف المعنية بالمسألة وتعكف على إعداد نص أساسي. **(الدليل الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، 257).**

وإضافة إلى هذا التغيير، فقد كان لأزمة 1986 المترتبة عن تدهور الأسعار في بورصة البترول والتي كانت آثارها تتمثل في انخفاض الإيرادات المالية، الأمر الذي انعكس سلبيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد أسهمت هذه الأزمة في إحداث تحولات في جميع القطاعات ومن بينها قطاع التعليم العالي.

8 -الملف التمهيدي لاستقلالية الجامعة نوفمبر 1989.

نتيجة لكل هذه العوامل تم طرح الملف التمهيدي لاستقلالية الجامعة في نوفمبر 1989 من طرف الوزارة المنتدبة لدى الجامعات، في ظروف تميزت فيها الجامعة الجزائرية بسوء التسيير، لذلك جاءت الأهداف العامة التي عرضها الملف المتناول ضرورة القضاء على الطابع البيروقراطي، غياب الوصاية، الشفافية في التسيير والبحث عن تحسينه ،إلى جانب دينامية البحث بالارتباط المباشر مع اهتمامات المؤسسات الصناعية والعمومية، وتحميل ممثلي الأسرة الجامعية المسؤولية عند التعاقد في العلاقات، وجاءت الأهداف الخاصة تتمثل في الاستقلالية الإدارية، والاستقلالية البيداغوجية لتسهيل إحداث تغييرات في المادة والبرامج حسب النوعية الاقتصادية للمنطقة .و كذا الاستقلالية المالية.مع ضرورة تطوير علاقات البحث العلمي مع المحيط.

يتضح من هذا التغيير الذي شهده البناء القانوني والهيكلي للتعليم العالي خلال فترة المخطط الخماسي أن الظروف الداخلية والخارجية التي كانت تعيشها البلاد في تلك الآونة ، و كذا المشاكل الجامعية المتراكمة طيلة ثلاث عقود تقريبا نتيجة سوء تسيير مؤسسات التعليم العالي، والتي كانت تعتمد أساسا على مركزية القرارات. كلها عوامل دعت إلى ضرورة إخراج هاته المؤسسات من هذه الوضعية السيئة، والتي أثرت ليس فقط على التطور الكمي بل حتى النوعي للتعليم العالي، ولعل دعوة السلطات الوصية إلى ضرورة إجراء هذا التغيير الذي ينصب حول طرح استقلالية المؤسسات الجامعية ما هو إلا انعكاس للتغيير الأيديولوجي.

ثالثـــا : وضعية العلوم الاجتماعية إبان تطبيق الخريطة الجامعية:

جاء قانون التعريب للعلوم الاجتماعية عامة ،و علم الاجتماع على الخصوص سنة 1980. ولتحقيق هذا الهدف فقد اضطرت الدولة الجزائرية إلى طلب يد المساعدة من دول المشرق (مصر ، سوريا ، العراق..) للتدريس و تعريب الجزائريين . ونجم عن هذا الإجراء مشاكل، لأن هناك من كان يدعي أن تدني نوعية ومستوى رداءة العلوم الاجتماعية تعود أساسا إلى مبدأ التعريب. **(معتوق جمال ،علم الاجتماع في الجزائر،مرجع سابق ، ص.93).** هذا وقد انتقل علم الاجتماع من دائرة العلوم الاجتماعية إلى معهد مستقل ابتداء من سنة 1985/1984 ، فبعدما كان النظام البيداغوجي المتبع لعلم الاجتماع معتمدا على نظام السداسيات (Semestriel)، أصبح التعليم من أجل الحصول على شهادة الليسانس في علم الاجتماع يعتمد على النظام السنوي (systéme annuel) . و بعدما كان في النظام السابق عدد الوحدات 42 وحدة بيداغوجية أصبح يقدر بـ (28) وحدة ؛ أي(8) مقاييس في السنة. وهذا خلال فترة 3 سنوات من التدرج أما السنة الرابعة فهي تعتمد على (4) مقاييس . كما أنه رغم تخفيض عدد الوحدات البيداغوجية بقي البرنامج جد واسع . ومن ايجابياته حدوث التنسيق و الترابط بين الوحدات البيداغوجية بالنسبة للبرنامج، و السماح للطالب بالمتابعة و التحصيل الجيد .و عموما اتسم الموقف الرسمي خلال فترة (1984-1990) فترة تطبيق النظام السنوي الجديد بالجامعة الجزائرية بالخصائص التالية:

1- انتقاص القيمة العلمية للعلوم الاجتماعية عموما و علم الاجتماع على الخصوص.

2- تجاهل الدور الحقيقي الذي يمكن أن يلعبه علم الاجتماع في التأثير على التحولات الجارية في المجتمع.

3- محاولة الاستفادة من العلوم الاجتماعية في بسط الهيمنة ،و الحفاظ على السيطرة التي تتمتع بالنخبة الحاكمة سواء في المؤسسات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية .

إن التطور في أعداد الطلبة صاحبه تطورا في عدد التخصصات الأمر الذي يبين إلى حد ما الاتجاه النوعي لسياسة التعليم العالي التي تركز على العلوم الثقافية والطبية ،مع العلم أن عدد التخصصات النوعية في فروع التعليم العالي بالجزائر فاق 100 تخصص في مختلف الفروع بنهاية عقد الثمانينات. **(صالحي صالح، موسى زواوي، 1989،ص.411).** وعموما بقيت نسب الطلبة المسجلين في تخصص العلوم الدقيقة ثابتة تقريبا، ولم تسجل سنة (1989 – 1990)إلا نسبة 7,1%، وهي دون توقعات المخطط لنفس السنة والتي وضعت نسبة 13,1% .بينما

تخصص التكنولوجيا فقد شهد ارتفاعا طيلة سنوات المخطط بحيث فاقت النسبة المسجلة ما جاء في التوقعات بنسبة 5% سنة 1989، أما بالنسبة لتخصص العلوم الطبية فد شهد انخفاضا في عدد الطلبة المسجلين خلال سنوات (1986-1989) من نسبة 25,3% إلى 18%، وهي أعلى من النسبة المتوقعة في المخطط خلال سنة 1989، وفيما يخص تخصص علوم الطبيعة فقد شهدت انخفاضا في نسبة استيعاب الطلبة من 8,2% إلى 7,5% بين سنوات (1986-1989)، وهي بذلك دون مستوى التوقعات الذي طرح نسبة 13,8% في هذا التخصص سنة 1989، بينما تخصص العلوم الإنسانية والذي أشارت التوقعات أنه سوف يحقق انخفاضا لسنة 1989 بنسبة 22,5% فقد حقق ارتفاعا في عدد المسجلين حيث ارتفعت النسبة من 28,4% سنة 1986 إلى 29,5% سنة 1989 .**(وزارة الجامعات، 1991، ص.12).**

ومنه يمكن القول أن نظام التوجيه بالرغم من التعديل الذي تعرض له خلال فترة المخطط، فإنه مازال يعاني خللا في توزيع الطلبة بشكل متوازن، فقد نجحت الدولة في رفع نسبة الاستيعاب في تخصص التكنولوجيا وبذلك استطاعت أن تحقق إحدى الأهداف التي نادت بتدعيم الاختيار العلمي والتكنولوجي عن طريق إعادة تقويم الشعب التكنولوجية بوضع إجراءات تشجيعية، استطاعت على إثرها أن تحقق معدل زيادة فاق التوقعات بنسبة 05%.

ومنه فالنظام الجامعي الجديد استطاع أن ينجح في تخفيض نسبة تسجيل الطلبة في تخصص العلوم الطبية إلى مستوى التوقعات، لما لهذا التخصص من مكانة اجتماعية في نظر العديد من الطلبة، والذي كان يحظى بالأغلبية في الاختيارات، بينما تخصص العلوم الإنسانية والذي عملت السلطة الوصية على خفض نسبته إلى 22,5% إلا أن الواقع سجل عكس ذلك، فمازال هذا التخصص يحظى بمكانة اجتماعية في اختيارات الطلبة.

رابعا : تطور الموارد البشرية في الجامعة الجزائرية خلال عقد الثمانينات.

إن مراجعة البناء الهيكلي لمؤسسات التعليم العالي خلال فترة المخطط الخماسي الأول، جاءت كنتيجة للأهداف الوطنية التي نادت بها الدولة والمتمثلة كما رأينا في إنشاء آليات تنسيق بين الجامعات والمعاهد الوطنية للتعليم العالي وقطاعات النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، بعدما دعت الضرورة إلى تفتح الجامعة على المجتمع نتيجة المشاكل المنجرة عن علاقة جامعة –مجتمع- كما لاحظنا سابقا- والتي أثبتت عدم وجود علاقة بين التعليم العالي ومتطلبات

الاقتصاد الوطني عند نهاية السبعينات بالرغم من كل المجهودات المالية والبشرية المبذولة قبل هذه الفترة.

1 -تطورعدد الطلبة.

جاءت الأهداف الكمية المتوقعة حسب التقرير العام للمخطط الخماسي الأول المتعلقة بإعداد الطلبة أنها سوف تشهد نموا مرتفعا في نسبتها، حيث أن العدد الكامل سيبلغ 127.000 طالب في شهر سبتمبر 1984 منهم 115.000 طالب في التدرج، في حين ينتظر تخرج 46.000 متخرج أثناء السنوات الخمس لتنفيذ المخطط الخماسي الأول،بنسبة 26.1 لعلوم التكنولوجسا و بنسبة 17.4 للعلوم الاجتماعية و الآداب. **(وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المخطط الخماسي(1980، 1984). ص،123.)** .الأمر الذي نلمس فيه تأكيد على مواصلة تشجيع الطلبة على اختيار تخصص العلوم والتكنولوجيا وذلك طبقا لما جاء به الميثاق الوطني 1976 الذي دعا إلى ضرورة الاختيار العلمي والتكنولوجي كمبدأ من أهم مبادئ التعليم العالي، والذي ترتكز عليه الثورة الثقافية بالجزائر حسب أهداف ومتطلبات تلك المرحلة، لكن بالنظر إلى المعطيات الإحصائية المسجلة لتطور أعداد الطلبة في التدرج، وما بعد التدرج، إضافة إلى عدد حاملي الشهادات، كانت عموما دون الأهداف الكمية المتوقعة نسبيا .

و في الواقع فلقد شهد عدد حاملي الشهادات الجامعية تطورا ملحوظا خاصة خلال سنوات (1983 و1985) على التوالي 10237 طالب ، 11713 طالب. وهذا يعود طبعا إلى بداية تطبيق الخريطة الجامعية التي جاءت من أجل تعديل التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية، وهنا يكون الهدف الأسمى الذي جاءت من أجله الخريطة الجامعية.

شهد عدد طلبة الدراسات العليا تطورا ملحوظا خاصة خلال سنتي (1984 -1985) بلغ8597 طالب.بعدما كان العدد يشهد تطورا ضئيلا جدا طيلة سنوات 1981 و1983على التوالي 5429 طالب و 5722 طالب .

وفي هذا الإطار لم تكتف الدولة بتشجيع الدراسات العليا على المستوى الوطني، بل عملت على تقديم منح للتكوين بالخارج سواء في مستوى التدرج أو ما بعد التدرج. في حين شهد عدد طلبة التدرج المكونين بالخارج انخفاضا خلال سنة 1981 وارتفع العدد بعد ذلك من (77)

طالبا إلى (452) طالبا في العام الدراسي (1984-1985)، وكذلك الأمر بالنسبة لطلبة ما بعد التدرج، فلقد شهدت تطورا خلال سنوات (1982-1985) من (2537 طالب) إلى (4940 طالب.(**وزارة الجامعات،1990 ، 11–34.)**

تبين المعطيات الإحصائية فيما يخص توزيع الطلبة حسب الاختصاصات بالمجموعات الكبرى في العام الدراسي (1979-1980) عن معدل كبير مسجل في العلوم الاجتماعية والآداب بنسبة 41,8% أما الباقي فيوزع بين العلوم الطبية وعلوم الأرض بنسبة 31,5% والعلوم الدقيقة و التكنولوجيا بنسبة 26,7%. وهنا يتضح أن تخصص العلوم الاجتماعية والآداب بقي إلى غاية بداية المخطط الخماسي الأول يحظى بنسبة كبيرة من أعداد الطلبة على الرغم من كل المجهودات التي تبذلها الدولة في سبيل تعزيز تخصص العلوم والتكنولوجيا حتى يستوعب قدر كبير من أعداد الطلبة.

لكن منذ سنة 1981 بدأت تتحقق نوعا ما الأهداف الوطنية التي دعت إلى دعم تخصص التكنولوجيا، حيث بلغت نسبة المسجلين به سنة 1985 إلى 26%، في حين انخفضت نسبة المسجلين في تخصص العلوم الإنسانية في نفس السنة إلى 28.9% . (**وزارة الجامعات ، 1991، ص.11).**

وهذا راجع إلى أن الدولة استطاعت أن تقدم الإعانات المادية والبشرية وحتى التنظيمية لمؤسسات التعليم العالي. طبقا لما جاء به الإصلاح الثاني المتضمن إدخال التخطيط في المؤسسات التعليمية في بداية الثمانينات.

و حسب الأهداف الكمية التي جاء بها المخطط الخماسي الثاني فهي تشير إلى أن الجامعة يجب أن تستقبل (160.000) طالبا عند نهاية المخطط، أي بزيادة تقدر بـ: (52.000) طالبا بمعدل 43% وبزيادة سنوية متوسطة تقدر بنسبة 8,7% وفي هذا سوف يتم تصحيح توزيع الأعداد بين مختلف الشعب لصالح التكنولوجيا التي ستضم ثلث أعداد الطلبة (35%) بينما ينخفض عدد الطلبة في شعبتي العلوم الاجتماعية والطبية على التوالي من 08 إلى 10 نقاط لتبلغا على التوالي 22,6% و15,6%، وفي نفس الوقت ينبغي أن يضم تكوين التقنيين الساميين (25.000) طالب.

لكن بالنظر إلى المعطيات الإحصائية المسجلة سنة 1991 في الحولية الإحصائية الصادرة عن وزارة الجامعات تؤكد أن ارتفاع عدد الطلبة يفوق نسبيا ما جاء في المخطط من توقعات، فقد تطور عدد الطلبة خلال سنوات (1986-1990) من 122084طالب الى181350 طالب، وقدر معدل الزيادة بالنسبة لطلبة التدرج (20.000) طالب سنويا تقريبا، حيث قدر معدل النمو سنة 1987 بنسبة 17,37% لينخفض هذا المعدل إلى 12,7% سنة 1988، لينخفض بصورة أكبر سنة 1989 إلى 3,25%. أما بالنسبة لطلبة ما بعد التدرج فإن عددهم شهد تطورا خاصة سنة 1987(11407 طالب) بمعدل نمو يصل إلى 14,37% .وهي نسبة بقيت تقريبا ثابتة إلى غاية سنة 1989(13367 طالب)، لتشهد سنة 1990 انخفاضا في معدل النمو قدر بـ: (-0,24)، وهذه المعطيات تبين أن تطور أعداد الطلبة على مستويي التدرج وما بعد التدرج شهدت انخفاضا انطلاقا منذ سنة 1989 وهي الفترة التي بدأت تظهر فيها الإختلالات داخل الأوساط الجامعية التي فرضت على الجامعة الجزائرية ضرورة التغيير. **(وزارة الجامعات، 1991، ص ص. 11 - 17.)**

أما بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية، فقد اقترح التقرير العام للمخطط في هذا المجال أنه ينبغي أن تقدم الجامعة 65.000 متخرج خلال المخطط بزيادة قدرها 56% مقارنة بالمخطط الخماسي الأول.إلا أن أعداد الطلبة المتخرجين ارتفع بمقدار (12.000) طالب تقريبا وقد وصل مجموع عدد المتخرجين إلى 92.262 طالب طيلة فترة المخطط **(1986-1990)** بمقدار زيادة يتراوح إلى (27.262) طالب مقارنة بما كان متوقع أي (65.000) طالب، وهذا الارتفاع يمثل نسبة 29,5%، **(وزارة الجامعات، 1991،ص.19).**ومنه يمكن القول أن الدولة استطاعت أن تلبي حاجياتها من الإطارات بشكل يفوق ما تحتاج إليه، لكن التساؤل: هل استطاعت أن تلبي هذه الحاجة حسب ما هو متوقع في التخصصات التي يتطلبها الاقتصاد الوطني؟

للإجابة عن هذا التساؤل يتبين من جملة الإحصائيات أن تخصص العلوم الدقيقة شهد تدني في عدد حاملي الشهادات وبقيت نسبة الطلبة المتخرجين من هذا التخصص دون مستوى التوقعات التي طرحت نسبة 18%، فالنسبة الحقيقية المسجلة بالنسبة لخريجي هذا التخصص تصل إلى 6,4% خلال سنة 1989، أما بالنسبة لتخصص التكنولوجيا الذي كان يشهد انضمام الطلبة له بصورة كبيرة فاقت التوقعات، فإن هذا الأمر انعكس على نسبة الخريجين حيث ارتفع

العدد خلال فترة المخطط من نسبة 20,2% سنة 1986 إلى 25,6% سنة 1989 وهذه النسبة تفوق ما كان متوقع خلال هذه السنة أي نسبة 24,7%.

أما تخصص العلوم الطبية والعلوم البيطرية، وإن كان يحظى بمكانة اجتماعية تظهر من خلال رغبة الطلبة وأوليائهم، فإن الدولة كانت دائما تسعى من خلال التعديلات التي كانت تجريها على نظام التوجيه من أجل فك الخناق عن هذا التخصص، ويمكن القول أنها نجحت في ذلك ولو بصورة نسبية قليلة فقد انخفضت نسبة المتخرجين بانخفاض نسبة المسجلين – كما لاحظنا سابقا- طيلة فترة المخطط، فإذا سجلت سنة 1986 نسبة 22,5% من حاملي الشهادات، فإن هذه النسبة قد انخفضت إلى 19,6% وهي أكثر نسبيا مقارنة بما جاء في التوقعات أي 18,5%، وكذلك الأمر بالنسبة لعلوم الطبيعة وعلوم الأرض فقد جاءت النسبة توافق التوقعات، بينما تخصص العلوم الإنسانية فقد شهد هو الآخر انخفاضا في عدد حاملي الشهادات من نسبة 40% إلى نسبة 34% خلال سنوات (1986-1989)، لكن هذه النسبة جاءت دون ما كان متوقع أي 32,1% سنة 1989. **(وزارة الجامعات، 1991).**

2- تطور الهيئة التدريسية :

إن التطور في أعداد طلبة التدرج وما بعد التدرج صاحبه تطور في الهيئة التدريسية، فإذا كان معدل التأطير الإجمالي المتوسط يبلغ مدرس واحد لكل تسعة (09) طلبة، ومعدل الجزأرة الشامل بلغ 60% في العام الدراسي (1979-1980)، فإن معدل التأطير الذي كان متوقعا خلال فترة المخطط الخماسي الأول يقدر بـ: مدرس واحد لكل تسعة طلبة، الأمر الذي يستدعي أن تكون الحاجة الكاملة للتأطير في شهر سبتمبر 1984 تبلغ (14.100) أستاذ أي تكون الحاجة إلى (7.700) أستاذ.

ومن أجل توفير هذا العدد تقرر في بداية المخطط ضرورة تكوين جزء منهم، بينما الباقي ستستمر الدولة في طلب الإطارات الأجنبية، ولأجل تعزيز التأطير بالجامعات تقرر بذل مجهود فيما يخص المدرسين الجزائريين الموجودين في الخارج، وهنا دعا المخطط لضرورة جعل مهنة الأستاذ الجامعي أكثر اجتذابا لا سيما فيما يخص توفير السكن **(وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المخطط الخماسي الأول،ص. 125).**

هذه القرارات ما هي إلا حلول مستعجلة أتى بها المخطط نتيجة للآثار السلبية التي خلفها تطبيق إصلاح التعليم العالي خلال عقد السبعينات، والتي كانت أثاره واضحة كما بينا

سابقا في المشاكل المتعلقة بسوء ظروف عمل الأستاذ الجامعي، وقلة عددهم نتيجة لجوء عدد كبير من الأساتذة إلى قطاعات أخرى مغرية خاصة من حيث الجانب المادي.

أما فيما يتعلق بتطور الهيئة التدريسية خلال فترة (1981-1985) فبقيت دون مستوى التوقعات التي جاء بها المخطط حيث انتقل العدد الإجمالي للأساتذة من 6414 أستاذ إلى 8207 أستاذ وقدرت نسبة الجزأرة خلال نفس الفترة من 72,27 % إلى 77,51% **(وزارة الجامعات،1991 ،ص. 23.)**الأمر الذي عرقل السير الحسن لعملية التأطير. خاصة مع توافد الأعداد الكبيرة للطلبة. وفي هذا انعكاسات على نوعية مخرجات مؤسسات التعليم العالي التي يكون الأثر السلبي لها واضحا فيما يخص حاجة الاقتصاد الوطني ، الأمر الذي يزيد من فجوة الاختلال بين العرض والطلب للموارد البشرية التي حاولت الأهداف المسطرة في هذا المخطط تجاوزها، وإيجاد الحلول المستعجلة لها من أجل كف الطلب على الهيئة التدريسية الذي كثيرا ما كان يحتم على الدولة اللجوء إلى التعاون الأجنبي لكن على الرغم من هذا فلقد شهدت نسبة الجزأرة تحسنا، بحيث ارتفعت من نسبة 60% إلى نسبة 77,5% خلال سنوات (1979-1984).

فإن كان التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني قدر الحاجيات من حيث الأساتذة بعدد يصل إلي (17.000) أستاذ أي بزيادة قدرها 7.000 أستاذ خلال هذه الفترة، فإن الهدف كان من أجل إعادة توازن توزيع التأهيل بصفة ملموسة لصالح صنف الأساتذة ومحاضري الجامعات الذين مازال عددهم غير كاف 526 أي نسبة 5,2% من الأعداد. **(وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، 1985،ص.49).** لكن المعطيات الإحصائية المسجلة تبين أن عدد الأساتذة الجزائريين في ارتفاع طيلة سنوات (1986-1990) بمقدار يصل إلى أكثر من 1.000 أستاذ سنويا تقريبا (من 11199 أستاذ إلى 14536 أستاذ خلال الفترة المذكورة). **(وزارة الجامعات، 1991،ص.23).** ولكن بالرغم من هذه الزيادة إلا أنها بقيت دون الحاجة التي طرحها المخطط وهي(17.000) أستاذ . مما يعرقل السير الحسن للتأطير داخل الجامعات الجزائرية التي كانت تحتاج (2913) أستاذ. الأمر الذي أثر على الجانب النوعي للتأطير في التعليم العالي.

3- التطور الكمي لهياكل الاستقبال :

أما بالنسبة إلى شبكة مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، فإنها كانت إلى غاية بداية المخطط الخماسي الأول تعاني وضعية سيئة خاصة من جانب الاستيعاب لأعداد الطلبة المسجلين. ففي هذا المجال كانت هذه المنشآت تتوفر على ما يقارب 4000 مقعدا بيداغوجيا غير مهيأ. إضافة إلى 5500 مقعدا بيداغوجيا كانت قد أنشئت مؤقتا في انتظار انتهاء البنايات المبرمجة. **(وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المخطط الخماسي "1980-1984"،ص. 120)**، وهذا ما يفسر الخلل في التقديرات الناجم عن سوء التسيير ومركزية القرارات.

وللحيلولة من هذا الوضع تقرر تخصيص برنامج حقيقي بكل الوسائل الضرورية لإنجاز الخريطة الجامعية حسب ما نص عليها الميثاق الوطني لسنة 1976، والمؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1979، وذلك من خلال إنهاء الورشات الجارية الإنجاز، خاصة جامعة الجزائر للعلوم والتكنولوجيا وتوسيع المراكز الجامعية السبعة (07) ومفهوم الجامعة القطاعية المرتبطة بالاقتصاد الجهوي بالإضافة إلى توسيع الجامعات الموجودة بالمناطق الكبرى للبلاد (الجزائر، قسنطينة، وهران وعنابة) وإنجاز المشاريع الكبرى المسطرة (عنابة، البليدة، جامعة العلوم الاجتماعية، مستشفى الجزائر الجامعي)، والمشاريع التي لم يشرع فيها بعد (جامعة وهران للعلوم والتكنولوجيا) أو التي سيتم تسطيرها المستشفى الجامعي بوهران وقسنطينة والبليدة والمراكز الجامعية الجديدة **(بن عكي محمد آكلي، مرجع سابق،ص.273)**.

وعموما إلى غاية 1977 كانت الجزائر تتوفر على ست جامعات اثنتان منها في العاصمة، واثنتان في وهران وخامسة في قسنطينة وسادسة في عنابة، كما أنشئت جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية في قسنطينة سنة 1984، وبدأت الدراسة بها في نفس العام **(رابح تركي، 1989، 150)**، ومنه تجدر الإشارة إلى أنه إلى غاية قبل سنة 1981 كان يوجد (11) إحدى عشرة مؤسسة تعليم عالي فقط **(محمود بوسنة، 2001، 08)**.

إن تطور عدد طلبة التدرج، وما بعد التدرج والهيئة التدريسية، صاحبه تغير في حجم وعدد مؤسسات التعليم العالي، وذلك حسب ما جاءت به الخريطة الجامعية الموضوعة لآفاق سنة 2000، والتي رسمت التطور الجامعي بحيث تغطي شبكة التعليم الجامعي عند هذا التاريخ 28 مدينة تستفيد أربعة منها بالجامعات والأخرى بمعاهد وطنية.

وفي المخطط الخماسي الثاني تقرر إنهاء البرامج السابقة (أي ما تبقى من الإنجاز في المخطط الخماسي الأول) وتحويل المراكز الجامعية القديمة، ثم بعد ذلك يجب الشروع في دراسة البرنامج الجديد كمرحلة أولى للانطلاق، بحيث يتم إنجاز جزء منه خلال السنتين الأوليتين من المخطط.

جاءت قيود التمويل تشترط إعداد استراتيجية فعالة للإنجاز، بحيث تسارع في تقصير مدة الإنجاز على غرار ما كان يحدث من تأخير في المخططات السابقة، والذي كانت تنجم عنه مشاكل وعراقيل تؤثر في السير الحسن لعمل مؤسسات التعليم العالي. خاصة فيما يتعلق بمدى توفر عدد المقاعد البيداغوجية. و عليه فقد تطورت الهياكل البيداغوجية، فكانت 83 مؤسسة جامعية موجودة سنة (1986-1987) تتشكل من سبعة (07) جامعات وسبعة (07) مدارس عليا، وإحدى عشر (11) مدرسة لتكوين الأساتذة، ومدرستين لتكوين أساتذة التعليم التقني، وثلاث (03) معاهد وطنية للدراسات الإسلامية، وثلاثة وخمسين (53) معهدا وطنيا للدراسات العليا، وتتركز هذه المؤسسات في أكثر من (25) مدينة جامعية. **(صالحي صالح، زواوي موسى، 1999،ص.410).**

أمام التطور المذهل لأعداد الطلبة، توسعت مؤسسات التعليم العالي بالجزائر خاصة سنة 1989 حيث تقرر تحويل سبعة عشر (17) مركزا جامعيا لأن تصبح جامعات كاملة الشخصية، وذلك عند استكمال مقوماتها الأساسية من تجهيزات ومبان ومخابر وأساتذة وهي موزعة على عواصم الولايات التي لا توجد بها جامعات، ومن بين هذه المراكز التي تحولت إلى جامعات سنة 1989- تتواجد في الولايات التالية (باتنة، البليدة، تيزي وزو، سيدي بلعباس، مستغانم، سطيف وتلمسان). و يأتي التحويل بعد ذلك إلى المراكز المتواجدة بالولايات التالية (بجاية، بسكرة، أم البواقي، تبسة، الأغواط، المسيلة، المدية وبشار) وإلى جامعة إسلامية في قسنطينة، وإلى جامعة للعلوم الاجتماعية في العاصمة. **(رابح تركي، 1989،ص.150).** ولكن ما يؤخذ على هذا التطور الكبير في الهياكل ذات التكلفة الاقتصادية الكبيرة أنه لم يترافق مع استغلال عقلاني وصيانة كفؤة.

النتائج الايجابية للخريطة الجامعية.

بعد تطبيق الخريطة الجامعية يمكن القول أن هناك حجم من الإنجازات حققه قطاع التعليم العالي و تتمحور أساسا في الجزأرة، والتعريب، وديمقراطية التعليم العالي، والاتجاه العلمي والتكنولوجي.

فبالنسبة إلى الجزأرة استطاعت الجامعة الجزائرية أن تؤمن معظم احتياجاتها من الكفاءات الجزائرية في أغلب الفروع، ووصلت هذه النسبة إلى الحد الذي لا يؤثر فيه التعاون الأجنبي ماليا أو سياسيا أو إيديولوجيا في بلادنا، بحيث يبقى هامش فقط للتعاون العلمي والمعرفي يغطي عن طريق بعض الكفاءات الأجنبية في بعض الفروع من أجل تبادل الخبرات.

وفيما يتعلق بالتعريب، فعلى الرغم من الضغوط الخارجية لبعض الدول والمناورات الداخلية فقد سلك شوطا مهما، ووصل إلى نقطة اللارجوع وذلك بعد تعريب التعليم العالي، ثم تدريجيا تعريب العلوم الإنسانية وفضلا عن فروع علمية أخرى في العلوم الطبيعية والرياضيات والبيولوجيا، أما بالنسبة إلى ديمقراطية التعليم فقد تم كسر الاحتكار الطبقي في مجال التعليم العالي، وخاصة في بعض التخصصات وأصبحت الفرصة متاحة أمام الجميع.

أما ربط الجامعة بالتنمية فهو من أعظم الأهداف الاستراتيجية في التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، وإذا تأملنا التطورات التي شهدها قطاع التعليم العالي والتي أظهرت تزايد مخرجاته من كفاءات متنوعة الاختصاصات، تظهر إلى حد ما درجة المساهمة الكمية للجامعة في ميادين التنمية.

و عموما يمكن القول أن الجزائر استطاعت أن تجسد جملة من الأهداف منها وضع قاعدة قانونية تسير وفقها الجامعة الجزائرية، الأمر الذي لم يكن موجودا في السابق. و كذا تحقيق نسبة كبيرة من الجزأرة، خاصة بعد عودة الأفواج الهائلة من البعثات التكوينية إلى الخارج ،و الانتقال بنظام الدراسات فيما بعد التدرج من نظام (DEA)إلى (DES)، والدكتوراه الدرجة الثالثة إلى نظام الماجستير و دكتوراه الدولة ابتداء من 1987 ، كما سمح ذلك بجزأرة معظم التخصصات العلمية. و من النتائج الايجابية لتطبيق الخريطة الجامعية كذلك انتشار الجامعات و المراكز الجامعية ،و دعم مبدأ دمقرطة التعليم العالي الذي أصبح في متناول جميع فئات المجتمع ،و مجانية التعليم العالي وإتاحة الخدمات الجامعية ، و هذا ما لا يوجد في العديد من الدول العربية أو الغربية **(معتوق جمال قراءة نقدية لأزمة التعليم العالي بالجزائر، 2006، ص.30)** و بفضل تعريب العلوم الاجتماعية ارتفع إنتاج بحوث الماجستير و الدكتوراه إلى 655 بحث عام 1992 موزعة على جميع الاختصاصات منها باللغة العربية 51% **(العربي فرحاتي،2006، ص.134)**

يرى "غلام الله محمد" أنه منذ نهاية الستينات حُرّكت الجامعة في إطار الحركية الاجتماعية عموما، مما جعلها تخضع لمنطق أجنبي غريب عنها ،و قد أرضخت نهاياتها الأكاديمية لغايات سياسية تصدّق قانونيا السلطة، ويضيف أن الانجازات الجامعية ساهمت من الناحية الكمية في إعطاء نظرة حسنة عن الثورة الجزائرية، حتى يتبين تكفلها بطموحات المجتمع الجزائري.لكن هذا لا يعتبر إلا واجهة بعيدة عن الحلول العميقة، فكانت الاستعانة بأيديولوجية شعبية و اجتماعية حيوية لإعادة إنتاج نظام سياسي أحادي، غير ناجم عن طريق ديموقراطي انطلاقا من القاعدة .فقد وضع المقررين لهذا القطاع الإصلاحات الضرورية للمرحلة الانتقالية . و هم بهذا الإجراء لم يقوموا إلا بتصعيد شدة الوضع و مضاعفة الخلل الوظيفي و التباعد ،عاجزين عن تشخيص الوضعية .و لم يجدوا علاج مناسب للاضطرابات الناجمة عن الزيادة الديموغرافية للطلبة **.(Ghalamallah Mohamed , ,2003,P ,7.)**

خامسا : معوقات منظومة التعليم العالي ما بعد تطبيق الخريطة الجامعية.

لقد سبق التعرض إلى المشاكل الجامعية التي عانت منها مؤسسات التعليم العالي بالجزائر إثر تطبيق المبادئ التي أتى بها الإصلاح التربوي لعام 1971، وقد جاءت الخريطة الجامعية التي صودق عليها من قبل الحكومة سنة 1982، وظهرت بصورة جلية عام 1984 كتنظيم جامعي جديد يقلل من حدة تلك المشاكل المطروحة وذلك بتعديل أو تغيير لبعض توجهات الجامعة الجزائرية، إلا أن هذه الحلول سرعان ما خلقت مشاكل أخرى لا غنى عنها جاءت نتيجة سوء في التقدير والتسيير، وظهرت جليا منذ الشروع في الاستعمال الشكلي للخريطة، بعض الإختلالات المتفاوتة الدرجة منها: **(المجلس الأعلى للتربية، 1999،ص. 27)**.

1 - عدم احترام آجال إنجاز البنى التحتية، وما أنجر عنه من أعباء إضافية.

2 - تزايد يفوق التوقعات في عدد الطلبة الحائزين على شهادة البكالوريا نتيجة تعميم التمدرس وزيادة معتبرة في التعليم الثانوي.

3 - مردود ضعيف للجامعات نجم عنه تضخم تعداد الطلبة، خاصة في الجذوع المشتركة.

4 - تأخير في تكوين أساتذة التعليم العالي ناتج عن سوء تقدير لآجال التكوين وعدم عودة أعداد ما انفكت تزداد من المكونين في الخارج، وأيضا الانجذاب نحو قطاعات أخرى أكثر إغراء من حيث الظروف المادية.

وهكذا بدأت تظهر أولى الانحرافات:

- ضغوطات سياسية أدت إلى إنجازات لا تحقق أهداف الخريطة المسطرة، فلقد كان الشعار جامعة في كل ولايـة.

- التخلي عن بعض المشاريع (**U.S.S.A**) المركز الاستشفائي لباب الزوار، وهران... لصالح عمليات دقيقة لاسترجاع مقرات غير مؤهلة.

- تساهل كبير في فتح فروع تعتبر سهلة التنظيم مثل: الحقوق والآداب وذلك في حالة عدم توفر التأطير الكافي.

- ضغط كبير على التسجيل في العلوم الطبية نتيجة شدة ميل بعض الأسر والمترشحين إلى هذه الدراسات، ونوع من التساهل الهيكلي في مضاعفة الجذوع المشتركة في الشبه الطبي في المراكز الجامعية وغياب التثمين الاجتماعي للفروع الأخرى.

- تدهور متزايد ومقلق في شروط التكوين.

وقد جرت محاولة تصحيح هذه الإختلالات في إطار تحديث الخريطة الجامعية مع بداية سنوات الثمانينات، وبقيت المنهجية نفسها، أي أنها بقيت تعتمد على تعديل في "المصب" فلقد أعد المخطط دراسة حول الحاجيات من اليد العاملة حتى آفاق سنة 2000، مع ايلاء بعض العناية "للمنبع" أي تدفق حملة شهادة البكالوريا، ولآجل وضع حد للضغط على الدراسات الطبية، والفروع سهلة التنظيم تم إلغاء المراكز وتعويضها بمعاهد وطنية للتعليم العالي ذات العلاقة باختصاصات محددة واتخذت تدابير في مجال توجيه اختيارات الطلبة ما انفكت تزداد تشددا ، وأعيد تأكيد مبدأ "كل حائز على شهادة البكالوريا له الحق في مقعد بيداغوجي بالجامعة" في الخطاب السياسي. **(نفس المرجع،ص ص.27- 28).**

ويمكن القول أن سياسة التعليم العالي خلال فترة المخطط الخماسي الأول كانت مبنية أساسا على تقديرات جعلت من ضرورة ربط التعليم العالي بمتطلبات الاقتصاد الوطني غاية في حد ذاته، الأمر الذي جعل مراجعة البناء الهيكلي لمؤسسات التعليم العالي ونظام التوجيه الجديد يعاني خللا نتيجة سوء التقدير والتسيير إضافة إلى تأخر في إنجاز المنشآت في أوقاتها مما أثر على مبادئ التعليم العالي في حد ذاته، فكيف لا تتأثر علاقة التعليم العالي بمتطلبات القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يعكس هذا التأثير على الأهداف الوطنية التي جاءت من أجلها سياسة التعليم

العالي التي ترتكز عليها الثورة الثقافية، والتي نادت بها جميع المواثيق الرسمية طيلة أكثر من عقدين من الاستقلال، وفي هذا تعارض بين النظرية والتطبيق.

بالرغم من كل التعديلات التي طرأت على الجانب القانوني والتنظيمي لمؤسسات التعليم العالي التي صاحبت تغير الظروف الاجتماعية- اقتصادية للمجتمع الجزائري، إلا أن قطاع التعليم العالي بالجزائر عان في شهد مجموعة من الإختلالات والعراقيل نعرضها فيما يلي:

1 - عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على تكييف مناهجها ومحتويات التعليم بما يتوافق واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ففي كثير من الأحيان يكون هناك تباعد كبير بين مخططي التنمية في البلاد وبين مؤسسات التعليم العالي، وبالتالي عدم ربط البحوث العلمية بخطة التنمية في الجزائر.

2 - اضطراب في القوانين والتشريعات التي تحكم تسيير التعليم العالي، ولعل هذا راجع لحداثة التجربة.

3 - التغيرات المفاجئة لجهاز التسيير والإدارة وانعكاساتها السلبية، فما أن يتمكن الفريق الجديد من فهم المشكلات، وتصور الحلول حتى تتغير الوزارة، والمدراء العامين والعمداء، وهكذا **(صالح صالحي، زواوي موسى، مرجع سابق،ص. 416).** وفي هذا المجال يؤكد الملف التمهيدي لاستقلالية الجامعة.

- نقص في كفاءة العمال المسيرين.
- عدم تكييف القوانين والأنظمة.
- ترك الوظائف البيداغوجية لصالح الوظائف الإدارية.
- عدم قيام المجالس العلمية ومجالس التوجيه بدورها.
- نقل البيروقراطية إلى التوظيف والتعيين والترقية.
- الإدارة تقريبا غير موجودة على مستوى المعاهد، ومازالت تابعة لرئاسة الجامعة.
- تكاثر الأجهزة والمناصب خارج نطاق التنظيم.
- عدم الاستقرار في التكفل بالبحث العلمي (وحدات البحث، فرق البحث، دائرة البحث).
- نقص النصوص التنظيمية التي تسير الحياة داخل الجامعة.
- نقص في قنوات الاتصال الكفيلة بنشر المعلومات فيما بين المؤسسات ومحيطها.

- غياب تنصيب الأجهزة التي ينص عليها القانون الأساسي(مجلس التوجيه، مجلس المعهد)

- تنصيب أجهزة غير واردة في القانون (ديوان رئيس الجامعة).

- التسيير البيداغوجي الذي من المفروض أن يخضع لمشاورات المؤسسات الجامعية، إلا أن الوصاية هي التي تشرف على التوقيت اختبار المعلومات التخصصات.

- عدم وجود أي تقدير للمصاريف والحكومة هي التي تقوم بالمساعدات المالية للجامعات. **(الوزارة المنتدبة لدى الجامعات، 1989،ص ص. 05-24).**

- عدم التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالتكوين ، خاصة في ميدان البرامج، ولم يتم انشاء أول لجنة تنسيق لنظام التعليم إلا سنة 1986.

- عدم وجود إطار يتم فيه التشاور و برمجة التكوين في الخارج ،و أول هيئة وطنية تعمل في هذا المجال تم تأسيسها سنة1981، وحتى هذا التاريخ كانت لكل وزارة أو مؤسسة وطنية سياستها و طريقتها الخاصة في ميدان التكوين.

- عدم التنسيق بين مختلف القطاعات فيما يخص البحث العلمي، الأمر الذي طرح مشكل النوعية الإنتاجية للجامعة التي ركزت على الكم حساب النوع. **(أمينة مساك، 2008، ص.ص، 213-214)**

- في سنة 1981-1982 أصبح معدل الجزأرة 72 % من مجموع 9780 ، لكن يشكل المساعدون في مستوى نهاية الدراسة بالتدرج أكبر عدد بنسبة 61 % من مجموع الأساتذة الأمر الذي أثر على مستوى نوعية التكوين ، و ظل محل نقد كبير من قبل المختصين إذ يقول" Lies Mairi " "..ما الفائدة من إنتاج آلاف الطلبة إن لم يسمح لهم تكوينهم الذي كلفهم الكثير أن يعملوا بطريقة مجدية و ذات مردود من أجل المجتمع.

- أدى الارتفاع المذهل في أعداد التلاميذ التعليم الثانوي إلى ارتفاع الطلب على الجامعة وفي هذا الوضع شهدت الفترة أزمة اقتصادية خلقت صعوبات على مستوى توفير الموارد المالية و البشرية لقطاع التربية . وازداد الأمر حدة في منتصف الثمانينات حيث أصبح الطلبة يعانون من الظروف السيئة داخل الحياة الجامعية المتمثلة في ضغط العدد ، ومشاكل التدفئة ،و المياه،و النشاطات الثقافية،و الوجبات الغذائية غير المتوازنة ،و النقل الذي يتسبب في غيابهم أو تأخرهم **.(المرجع نفسه ،ص.180)**

ـ سجلت السنوات الجامعية نسبة مرتفعة جدا من الرسوب والانقطاع، خاصة من خلال السنة الأولى والثانية من الجذوع المشتركة، ويعود ذلك في الأغلب إلى عملية التعليم ما قبل الجامعي، لأن هذا الأخير لا يحتوي على برامج مدعمة بالنسبة للمواد التكنولوجية ومن جهة أخرى، فإن هذه النسبة العالية من الرسوب في الجذوع المشتركة، وخاصة التكنولوجيا منها تعود إلى الحملة التشجيعية الكبيرة التي أولتها الخريطة الجامعية لهذا النوع من الدراسة، وتلعب لغة التدريس هي الأخرى دورا هاما في نسبة الرسوب في هذه الفروع العلمية، لأن مرحلة التعليم ما قبل الجامعي كانت تكاد أن تكون معربة بكاملها سنة 1987، حتى أن الجامعة الجزائرية لم تتبن التعريب بشكل يتماشى مع المراحل التعليمية السابقة لها، خاصة بالنسبة للعلوم التكنولوجية، التي لم يعرب شيء من جذعها المشترك، وفي الغالب كان هذا عائقا في طريق نجاح الطلبة الذين يدرسون هذه الفروع بالفرنسية. **(نوار مربوحة، مرجع سابق،ص.86).**

ـ مشاكل و صعوبات التمويل نظرا لمشكل التسيير اللاعقلاني للموارد المادية

ـ عدم تفتحها على محيطها الاقتصادي الوطني و العالمي..

ـ عدم التوازن بين كفاءات الاستقبال و ارتفاع أعداد الطلبة.

ـ النقص الكبير في نسبة التأطير**(أمينة مساك،مرجع سابق، ص.169).**

سادسا :الأهداف الوطنية لسياسة البحث العلمي في علاقته بالتنمية خلال عقد الثمانينات .

لقد رأينا أن الهدف الأسمى لسياسة التعليم العالي بالجزائر هو ربط الأخير بالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وغير بعيد عن هذا الهدف، يعتبر البحث العلمي أحد المقومات الأساسية التي أخذت جانب مهم من الاهتمام - كما لاحظنا في المخططات السابقة- من قبل الدولة، وذلك لإدراك مدى دوره وأهميته في بلوغ هذا الهدف، وبدأ ذلك واضحا من خلال كافة الخطابات السياسية والمواثيق الرسمية.

و في هذا الإطار جاء التأكيد حول أهمية البحث العلمي انطلاقا من اهتمام الدولة من أجل الارتقاء بهذا المجال، وتوجيهه في خدمة القضايا التنموية حيث نص الميثاق الوطني على ما يلي: "إن النهوض والارتقاء بالبحث العلمي في الجزائر، وخاصة توجيه هذا البحث إلى أن يأخذ بعين الاعتبار القضايا المحسوسة الخاصة بالبلاد. يسهم إلى حد كبير في توسع ودعم قدرة البلاد التكنولوجية، والتخفيض من نسبة تبعيتها إلى الخارج في هذا المجال. **(الميثاق الوطني،1976، 223).**

جاء في مضمون التقرير العام للمخطط الخماسي الأول: «أن التوجيهات في مجال البحث العلمي تمتثل لمضمون التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويجب قبل كل شيء أن

تستجيب للحاجات الاجتماعية الثقافية وحاجات التنمية الاقتصادية بالتعاون المتين مع بنيات البلاد ومع المؤسسات. وعلى هذا الأساس لابد من أن تفسح الفوارق بين البحث الأساسي التطبيقي والتطلعات غير السديدة والموارد الحقيقية المادية والبشرية المجال للتوجيهات القائمة على برامج إيجابية تعين على تحصيل المعرفة في البلاد **(وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المخطط الخماسي(1980-1984)،ص.121).**

وكتجسيد لهذه الخطابات الرسمية، وأمام التفاوتات التي نتجت عن التطور الغير متوازي مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ونشاطات البحث العلمي من جهة أخرى، بسبب الاعتماد كليا على التخطيط المركزي، جاءت مراسيم تقرر تنظيم جديد للبناء الهيكلي والتنظيمي للبحث العلمي بالجزائر.

1- البنية التنظيمية للبحث العلمي خلال النصف الأول من عقد الثمانينات .

لقد شهدت هذه المرحلة تطورا في التنظيمات البحثية، فإلى جانب المؤسسات التنظيمية التي أوكلت لها مهمة متابعة سير الأبحاث والإشراف على مراكز البحث الموزعة على كافة التراب الوطني هاته المؤسسات التي تتمثل في الهيئة الوطنية للبحث العلمي والمجلس الوطني للبحث جاء المرسوم رقم: 82-45 المؤرخ في: 23 يناير سنة 1982 والمتضمن إنشاء مجلس أعلى للبحث العلمي والتقني يرأسه رئيس الجمهورية والوزير الأول والقطاعات المعنية بالبحث وتنص المادة الثانية منه ما يلي: <تتمثل مهمة المجلس الأعلى للبحث العلمي والتقني في ضبط الاتجاهات الكبرى للسياسة الوطنية الخاصة بالبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، وتنسيق استخدامها وتقييم تنفيذها>. وتنص المادة الرابعة منه: بأن يزود المجلس بأمانة يتولى إدارتها محافظ الطاقات الجديدة

وجاء إنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي والتقني في ظروف بلغ فيها استعمال مفهوم البحث العلمي والتقني، وما للثورة العلمية والتكنولوجية اهتمام من قبل القيادة السياسية للبلاد، ورأينا ذلك واضحا في مضمون الميثاق الوطني الذي سبق عرض إحدى نصوصه التي أكدت على ضرورة النهوض بالبحث العلمي الذي من شأنه أن يسهم إلى حد كبير في توسع ودعم قدرة البلاد التكنولوجية، وفي هذا الإطار نص الميثاق الوطني على: <أن اكتساب التكنولوجيا يشكل شرطا لابد منه للخروج من التخلف، واللحاق بالركب العالمي السائر نحو التقدم ويتم ذلك بواسطة طريقتين: طريقة التعليم وطريقة الحياة المهنية. وعلى هذا الأساس تعتبر التكنولوجيا من المقومات الأساسية للثورة الثقافية، وإحدى الدعائم التي يقوم عليها اختيار السلطة الثورية، فيما يتعلق باللجوء إلى التقنيات المتقدمة... على أن التمكن من التكنولوجيا

يجب أن يشمل جميع الأوساط التي يتألف منها النشاط الوطني حتى تضمن نتائجها كاملة> **(الميثاق الوطني، 1976، 220).**

ومن أجل تحقيق الأهداف الوطنية في مجال البحث العلمي تبع مرسوم إنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي والتقني إصدار مرسوم رقم: 82-46 المؤرخ في 23 يناير 1982، والمتضمن إنشاء محافظة للطاقات الجديدة بحيث يتولى إدارتها محافظ الطاقات الجديدة يتم تعيينه بمرسوم **(الجريدة الرسمية، العدد 05، صادرة في 1982/02/02)**، وتكمن مهمة محافظة الطاقات الجديدة في تطبيق السياسة الوطنية للبحث العلمي في ميدان الطاقات الجديدة والمجددة، وهي تحت وصاية رئاسة الجمهورية.

وبإنشاء هذه المحافظة تبنت الدولة منذ سنة 1982 سياسة جديدة براغماتية عقلانية وحتى شجاعة كرست إدارة السلطات العمومية العليا في منح الاستقلالية لتنمية قطاع البحث الحساس (الطاقة النووية، الطاقات المتجددة) والتكفل به. وبالتالي أصبحت محافظة الطاقات الجديدة التابعة مباشرة لرئيس الجمهورية تضم تحت وصايتها كلا من مركز العلوم والتقنيات النووية، ومركز البحث في الطاقات المتجددة التابعان أصلا للمنظمة الوطنية للبحث العلمي. **(س. كريم، ب. بلمير، 1996، 25-26).**

ونظرا لبروز أهمية ودور البحث العلمي والتقني من خلال الخطاب الرسمي والوثائق الإيديولوجية للدولة انعقد لأول مرة تحت رئاسة رئيس الجمهورية والأمين العام للحزب في الفترة من (23-25) فيفري 1982 الملتقى الوطني للبحث العلمي، حيث اجتمع فيه حوالي 600 باحث يمثلون مختلف الوزارات والقطاعات الاقتصادية من أجل دراسة النقص الموجود في مجال البحث العلمي، وتقييم ما تم التوصل إليه في السنوات الماضية، وذلك بهدف التنسيق بين فروع مجالاته المتعددة، ولقد جاءت مقترحات هذا الملتقى كما يلي: **(عبد المجيد بن أمبارك،مرجع سابق، 238)**

1 - تقوية المجلس الوطني للبحث العلمي، أو كل مؤسسة يجب أن تقوم بمهامها عن طريق بنية دائمة للتمويل (مجلس التخطيط) وتكوين علمي (مجالس علمية مختصة مكلفة بإنجاز المشاريع العلمية).

2 - تقرير مخطط للتكوين العلمي حتى يمكن صياغة المخطط الخماسي الثاني للتطور، وتطبيق البرامج الوطنية للبحث العلمي.

3 - تكوين هيئة وطنية للباحثين الذين يكلفون فقط بالبحث العلمي وتقوية النشاط.

4 - إعادة دمج البحث في الجامعة وخلق هياكل للتمويل.

5 - إعادة توجيه الهيئة الوطنية للبحث العلمي على أسس المراكز الوطنية أو الجهوية المكلفة بالتطبيقات العلمية.

6 - تطوير سياسة التعاقد في مجال البحث، طبقا لأهداف المخطط، وقصد تحديد درجة التدعيمات التي تخص نشاطات البحث.

7 - إنشاء وتطوير على مستوى الوزارات والمؤسسات العمومية هياكل ومديريات للبحث والتطور التي ستدمج في آليات قرارات البحث.

8 - تطوير سياسة البحث في المخابر والتجهيزات العلمية.

هذا ما يتعلق بأهداف الملتقى، وهو محاولة هيكلة مؤسسات ووحدات ومراكز البحث في مؤسسات حكومية تحت وصاية مؤسسة واحدة تتكفل بالتنسيق وهي المجلس الوطني للبحث العلمي.

وبالرغم من أن أعمال هذا المؤتمر كانت توحي بأن التحكم في التنمية قد أصبح ضروريا في تلك الفترة الأمر الذي يتطلب التحكم في العلوم والتكنولوجيا، وبالتالي إعطاء قيمة أكبر للرصيد العلمي والتقني، إلا أن تحليل الظروف التي جاء من أجلها هذا الملتقى تبين أنه شكل نقطة انعطاف حاسمة لمجرى البحث العلمي على مستوى الانشغالات السياسية، كما يمكن اعتباره الإطار المرجعي للتنظيم المستقبلي ومصير البحث بالجزائر فيما بعد **(نفس المرجع، 206).**

وانطلاقا من هذا جاء مرسوم رقم83-455 المؤرخ في 23 يوليو سنة 1983 المتعلق بوحدات البحث العلمي والتقني وتستند كيفية إنشاء وحدة البحث حسب المادة السادسة إلى المقاييس التالية:

- مدى أهمية أعمال البحث بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد في الأمدين المتوسط والبعيد.

- مدى ضخامة ودوام البرنامج العلمي و/أو التكنولوجي الذي تندرج فيه أعمال البحث هذه.

- أثر النتائج المنتظرة على تطور المعلومات العلمية والتكنولوجية وعلى الإنتاج أو تحسين الممتلكات أو الخدمات **(الجريدة الرسمية، 1983، المرسوم رقم: 83-455 المؤرخ في 23 يوليو).**

وكتجسيد لمضمون الميثاق الوطني لسنة 1976 المتعلق بالنهوض والارتقاء بالبحث العلمي في الجزائر بشكل يساعد دعم قدرة البلاد التكنولوجية جاء المرسوم رقم: 83-521 المؤرخ في 10 سبتمبر 1983 المحدد للقانون الأساسي لمراكز البحث المحدثة ،تكمن مهمتها في تنشيط وحدات البحث التابعة للسلطة الوصية نفسها إلى جانب مهمتها العامة المتمثلة في تطبيق برامج التنمية العلمية والتكنولوجية في الميادين التي يحددها المرسوم. **(الجريدة الرسمية، المرسوم رقم 83-521، 1983، 2273).**

ومنه يمكن القول أن كل هذا التنظيم للبناء القانوني والهيكلي للبحث العلمي بالجزائر خلال فترة المخطط الخماسي الأول ما هو إلا محاولة تصحيح العراقيل التي حالت دون تطوره، ودون تشكيل قاعدة أساسية لقيام سياسة علمية وطنية تأخذ كافة الأبعاد التنموية بعين الاعتبار، وما تشجيع إنشاء الوحدات العلمية ومراكز البحث إلا وسائل لتنفيذ برامج ومشاريع البحث المرتبطة بقضايا البلاد الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه فإن تنظيم البحث العلمي إلى غاية سنة 1983 تميز بإنشاء تنظيمات بحثية على حساب أخرى، فإذا كان المرسوم الذي ألحق لمحافظة الطاقات الجديدة مركزين من أهم مراكز البحث العلمي التي كانت تابعة للهيئة الوطنية للبحث العلمي، والذين مثلا في مجال نشاط البحث بالهيئة ككل نسبة 71% من الإنجاز طيلة فترة المخطط الرباعي الثاني وحوالي 34,8% بالنسبة للمخطط الخماسي الأول. وبذلك فإن نشوء محافظة الطاقات الجديدة كان على حساب الهيئة الوطنية للبحث العلمي وتعتبر بذلك سنة 1982 بداية لحل الهيئة نتيجة شل حوالي 70% من نشاطها ومهامها الأساسية في إطار البحث العلمي. **(عبد المجيد بن أمبارك، مرجع سابق، 205).**

إضافة لذلك كله فهناك اعتبارات عدة ساهمت في تعجيل قرار حل الهيئة منها تقدير أهمية البحث العلمي في تلك الفترة، وعدم تمكنها من تحريك وإدارة البحث العلمي فيما بين مختلف القطاعات خاصة وأنها كانت تابعة لقطاع واحد هو التعليم العالي، إلى جانب حكم طبيعتها الجامعية الأكاديمية البحثية، الأمر الذي حال دون إحداث حركية فعلية بين البحث العلمي والقطاع الاقتصادي والاجتماعي. **(عزي عبد الرحمان، 1993، 41)**، وهو ما زاد من

فجوة الاختلال بين قطاع البحث العلمي والقطاعات الاقتصادية الاجتماعية الأمر الذي يحول دون الوصول للأهداف الوطنية للبحث العلمي.

وكنتيجة لكل هذه المشاكل والعراقيل تم حل الهيئة الوطنية للبحث العلمي، وتحويل أعمالها واختصاصاتها وفق المرسوم رقم: 83-733 المؤرخ في 1983/12/17 والتي تنص المادة الثانية منه: <بأن تؤول إلى الهيئات المعنية بهذا الغرض الأعمال والحقوق والالتزامات، والهياكل والوسائل والأملاك التي كانت تحوزها أو تسيرها الهيئة الوطنية للبحث العلمي> **(الجريدة الرسمية، المرسوم رقم 83-733، 1983، 3267)**.

وبعد حل الهيئة الوطنية للبحث العلمي جاء إنشاء هيكل إداري مركزي وفق المرسوم رقم 84-159 المؤرخ في 07 يوليو 1984، والمتضمن إنشاء محافظة للبحث العلمي والتقني مهمتها تتمثل في المساهمة في السياسة الوطنية للبحث العلمي والتقني ودعم الاستقلال التكنولوجي. **(محافظة البحث العلمي والتقني، 1986، 04).**

وهكذا تدعم البحث العلمي منذ سنة 1984 بمحافظة البحث العلمي والتقني(C.R.S.T) والتي أحدثت آليات للتنسيق والتخطيط ما بين القطاعات، ومهمتها الربط بين البحث العلمي والمتعاملين المعنيين في مختلف الميادين. وهي بذلك أول هيئة علمية تمكنت من تحديد عدد من البرامج الوطنية تميزت بالأولوية في محاولة للتوفيق بين العرض والطلب في سوق مجهولة على الإطلاق حتى ذلك الوقت هذا من جهة، ومن جهة أخرى قامت هذه المحافظة بتنظيم البحث سواء في مجال التشريع القانوني أو إنشاء هياكل أخرى للبحث.

فأصدرت نصوص خاصة بالباحثين من جهة، والبحث العلمي من جهة أخرى، كما قامت بإنشاء مركزين علميين هما(**CREAD**) و(**CRASC**) علاوة على إنشاء واحد وخمسين (51) وحدة بحث تبنت في إطارها أربعمائة (400) مشروع بحث في مجالات مختلفة، وتم وضع برامج مختلفة في عشرين مجالا. كما قامت في إطار تنظيم البحث بتشكيل فرق مختلفة للتشاور وتنشيط الدراسات العليا الوطنية، وبإنشاء وتنشيط العديد من المخابر الجامعية. **(عبد الكريم بوصفصاف، 2001، 25).**

من الملاحظ أن الأهداف الوطنية للبحث العلمي جاءت في المخططات التنموية السابقة، كلها تشير إلى ضرورة ربط نشاطات البحث العلمي بالانشغالات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الوصول إلى هذه الأهداف انحصر في جعل البحث العلمي ليس هدفا في

حد ذاته، وإنما وسيلة لبلوغ الهدف الأسمى، وهو جعل البحث العلمي في خدمة المجتمع هذا الأمر الذي انجر عنه مشاكل وعراقيل أساسها قلة وضعف الطاقة العلمية وسوء التسيير.

ولتدارك هذه الوضعية التي حالت دون الوصول إلى تحقيق سياسة علمية للبلاد جاء المخطط الخماسي الثاني ليضع أبعادا علمية جديدة لم يتم التطرق لها في المواثيق الرسمية من قبل ولم يتم طرحها من قبل تقارير المخططات التنموية السابقة. لذلك جاءت الدعوة إلى ضرورة الارتقاء بالبحث العلمي تتضح من خلال ما نص عليها الميثاق الوطني" ..يتم تطوير البحث العلمي والتقني، الذي قطع منذ نشوئه خطوات لا يستهان بها على ضوء تطور سلك الأساتذة الجامعيين، وجزأرته وتقدم عملية تأطير فروع نشاطات البلاد، في مجموعها عن طريق تخطيط محكم يندرج ضمن انشغالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجموع قطاعات النشاط لأنه لا فائدة ترجى من بحث علمي يعيش في بروج عاجية". **(الميثاق الوطني، 1986، 166).**

إن الملاحظ هنا أن الهدف الوارد في الميثاق الوطني تعدى الهدف الأسمى الذي طرح من قبل، والذي أكد ضرورة ربط البحث العلمي الذي يتم بمؤسسات البحث العلمي بالانشغالات الاقتصادية والاجتماعية، ليشمل هذا الربط بعدا آخر يتمثل في علاقة البحث بالتعليم العالي والبحث التطبيقي حتى يكون للبحث العلمي علاقة أعمق بالاستثمار والإنتاج، وهذا يعني أن مبدأ جعل البحث العلمي وسيلة، قد بدأ النزوع عنه، وبالتالي اعتباره هدفا في حد ذاته وهو أمر لا بد منه، وذلك في إطار علاقة البحث العلمي والتعليم العالي والتنمية.

لقد كان البحث العلمي يشهد فراغا نسبيا سنة (1983-1985)، على اعتبار أنه كان يتم خارج مؤسسة الجامعة مثل المراكز أو المعاهد أو الدواوين، وذلك لأن مفهوم البحث العلمي كان يقتصر أو يعطي الصدارة لعلوم التكنولوجيا أساسا.

وللحيلولة جاء الميثاق الوطني ينص لأول مرة على دور الجامعة في مجال البحث العلمي كما يلي: "وعلى الجامعة الجزائرية، ومؤسسات التكوين العالي أن تجعل من مساهمتها الواسعة في البحث العلمي جسرا متينا يربطها بعملية التنمية الوطنية عن طريق إيجاد الحلول العلمية الملائمة للمشاكل التي تعترضها". وعموما جاءت الأهداف الوطنية التي يرتكز عليها تطور البحث العلمي والتقني كما يلي: **(نفس المرجع، ص. 167).**

- تطوير القاعدة البشرية.
- التقويم المستمر لرأس المال العلمي والتكنولوجي المكتسب.

- تعميم الثقافة العلمية والتقنية، لا سيما بتدعيم تعليم المواد العلمية في كل مستويات المنظومة التربوية.

- التحكم في الإعلام العلمي والتقني بمختلف أشكاله.

- دعم التشاور وتعميمه بين مؤسسات البحث العلمي والتقني، وهياكل الإنتاج قصد التكفل على الخصوص بالمشاكل الملموسة التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- الاهتمام بميدان العلوم الإنسانية نظرا لما يمكن أن تقدمه من حلول لكثير من القضايا الاجتماعية.

- والملاحظ على هذه الأهداف أنها تركز أساسا على ضرورة دعم وتطوير الطاقة البشرية العلمية وإدخال التخصصات العلمية في مستويات النظام التربوي بالجزائر الاهتمام بميدان العلوم الإنسانية في إيجاد كثير من القضايا الاجتماعية. والعمل على تنسيق التعامل والتعاون بين مؤسسات البحث العلمي وهياكل الإنتاج من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي مجال التنظيم يتعين تطوير الأشكال الجديدة لتعبئة طاقات البحث وعليه ستكون الخلية الأساسية للبحث وحدة البحث المكونة من باحثي مختلف القطاعات، مع العلم أن تشكيل هذه الوحدة سيخضع لمقاييس برنامج البحث أكثر مما يخضع لمقاييس التعبئة الإدارية، وبفضل هذا التنظيم المرن سيتمتع الباحثون بحرية الحركة مما يساعدهم على تحسين نجاعة البحث، ومن جهة أخرى يتم تطور تجمع أنشطة البحث والتعليم والإنتاج، مما سيسمح بمضاعفة المبادلات ما بين القطاعات، ويضمن التوزيع الأمثل للإعلام العلمي، ويضمن استعمال مهارات الباحثين والوسائل الوطنية على أحسن وجه ممكن **(وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، 1985، ص. 51).**

2- التطور التنظيمي للبحث العلمي خلال فترة المخطط الخماسي الثاني.

لقد جاء الميثاق الوطني "إن بناء نظام وطني للبحث العلمي والتقني الموجه والهادف بمثابة استثمار طويل المدى، وأداة تتحكم بها البلاد في مستقبلها. كما أن بروز مجموعة علمية ديناميكية تتوسع باستمرار يضمن للبلاد إعداد المستقبل، ويمكنها من أن تصبح عضوا عاملا ونشيطا في المجموعة الدولية. وعليه لابد من العناية الكاملة بالباحثين، والتكفل بتوفير احتياجاتهم حتى يتمكنوا من ممارسة أعمالهم في أحسن الظروف" **(الميثاق الوطني، 1986، 167).**

إن التأكيد على التنظيم الموجه للبحث العلمي والتقني، وخلق تنظيمات علمية تتعامل فيما بينها بصورة منسقة، لهو ضرورة علمية تجعل من البلاد عضوا نشيطا في المجموعة الدولية، ولعل الوصول إلى هذا الهدف لا يتم إلا من خلال الاهتمام بالطاقة البشرية العلمية، والعناية بالباحثين بممارسة أعمالهم البحثية.

وتنظيم البحث كما جاء في التقرير العام خلال فترة المخطط الخماسي الثاني يفرض تطوير الأشكال الجديدة لتعبئة طاقات البحث، وعليه كانت الضرورة تستدعي أن تضم وحدات باحثي مختلف القطاعات حتى يتمكن الباحثون بحرية الحركة مما يساعدهم على تحسين نجاعة البحث.

ولأجل ذلك جاء المرسوم رقم 86-52 المؤرخ في 18 مارس 1986 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال قطاع البحث العلمي والتقني. وهذا القانون يختلف عن المرسوم رقم: 77-115 المؤرخ في 06 غشت 1977 والمتضمن تحديد الشروط المتعلقة بممارسة مهام البحث التي يقوم بها أعضاء أسلاك المدرسين في التعليم العالي، هذا الأخير الذي جاء ضمن بنوده فرض لمهام البحث على الأستاذ وعلى الباحث أن يكون تابعا للتعليم العالي، لذلك ظل البحث موجها للحصول على شهادات جامعية، أي بحث أكاديمي، مما نجم عنه مشاكل بين قطاعي التعليم العالي والبحث العلمي.

وللحيلولة تم طرح الإطار القانوني الجديد الذي جاء به المرسوم رقم: 86-52 يتميز بفصل الباحث على الأستاذ، ويتضح ذلك من خلال ما تنص عليه المادة الثانية: <بأن الباحثين مكلفون بمتابعة وإنجاز أعمال البحث في ميدان علمي وتقني محدد قصد المجيء بحلول خاصة وجديدة للمشاكل المطروحة لتلبية حاجة سوسيو- اقتصادية أو تكنولوجية معينة.

إضافة إلى هذا على الباحث – يشير المرسوم- أن يشارك إضافة إلى الميدان العلمي والتقني الذي يعنيه في تحضير وتأطير تربصات التكوين والتحسين، وتنظيم محاضرات علمية وتقنية إلى جانب إعطاء دروس في أقسام التدرج في أقصى حد من الساعات، وتأطير مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه والمشاركة في مختلف لجان المناقشات. **(الجريدة الرسمية، العدد 12، 1986،ص ص.409-411).**

وبظهور قانون الباحث تم حل محافظة الطاقات الجديدة وإنشاء لدى رئاسة الجمهورية المحافظة السامية للبحث العلمي، وفق المرسوم رقم: 86-72 المؤرخ في 08 أبريل 1986، مهمتها تتمثل في تطبيق السياسة الوطنية للبحث من جهة، وتطبيق السياسة الوطنية في مجال

الطاقات البديلة من جهة أخرى، وذلك تبعا للقرارات التي تتخذها الحكومة، والأولويات التي تحددها، وذلك في إطار توجهات الميثاق الوطني

ولقد جمعت المحافظة السامية للبحث بين مهام كل من محافظة الطاقات الجديدة، ومحافظة البحث العلمي والتقني، بالإضافة إلى مهمتين رئيسيتين: مهمة عملية عمودية بغية تنمية الطاقات الجديدة مع إمكانية إنشاء مراكز بحث أخرى بضمان تواصل أحسن مع النظام الإعلامي، ومهمة تنظيمية عقلانية أفقية بهدف انتهاج سياسة تنشط وتنسق البحث بين مختلف القطاعات. **(س. كريم، ب. بلمير، مرجع سابق، 27).**

وعموما هناك ثلاث قطاعات تهتم بالبحث العلمي والتقني على الصعيد التأسيسي وهي: وزارة التعليم العالي، المحافظة السامية للبحث، قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي. ولتشجيع عملية البحث العلمي في الجزائر، أعيد تنظيم هذا الأخير في الجامعة سنة 1983، وذلك بإنشاء مراكز للبحث من جهة ومن جهة أخرى وحدات البحث العلمي والتقني، الخلية الأساسية التي تتفرغ للبحث، والتي تقوم على أساس برامج البحث لا على الارتباط الإداري.

ولقد سجلت سنة 1989 (56) مركز بحث وهي تتوزع حسب التخصصات إلى (11) في التكنولوجيا، (02) في الهندسة المعمارية، (01) في الهندسة الزراعية، (05) في الفيزياء، (05) في الكيمياء، (04) في الكيمياء الحياتية، (01) في الاقيانوسيات، (03) في علوم الأرض، (02) في المناطق القاحلة، (10) في العلوم الطبية، (01) في العلوم البيطرية، (10) في العلوم الاجتماعية، (01) متعدد التخصصات. ويضاف إلى هذا المراكز مركز البحث الفلكي، ومركز البحث في الاقتصاد التطبيقي.

كما يتم التشاور على برامج البحث في إطار لجان مختلطة تنشطها المحافظة السامية للبحث، وهذا من أجل تشجيع البحث على الصعيد الداخلي، وذلك فقط تجسيدا لما جاء في المواثيق الرسمية كما أوردنا سابقا، أما تشجيع البحث على الصعيد الخارجي، وتجسيدا للقرارات المتعلقة بالتعاون الدولي، تقوم هياكل البحث الجزائرية باتصالات دائمة مع مراكز البحث الأجنبية وتقديم تقارير عن بحوثها في الملتقيات والمؤتمرات واللقاءات العلمية الدولية، ومن بين الدول التي أبرمت معها هذه الاتفاقيات هي الاتحاد السوفياتي، وجمهورية الصين الشعبية، وفرنسا وتونس **(:(الدليل الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص. 268).**

3- تطور الهيئة العلميــة:

شهد قطاع البحث العلمي تطورا من حيث عدد مراكز البحث العلمي وفرق البحث على مستوى الجامعات خلال (1979-1983). انطلاقا من السنوات الأولى للمخطط الخماسي الأول، فبينما كان العدد يصل إلى (13) مركز بحث لسنة 1979، ارتفع العدد إلى (22) مركز بحث سنة 1982. كما تطورت فرق البحث على مستوى الجامعات من (66) فرقة بحث سنة 1979 إلى (110) فرقة بحث سنة 1983.(**عبد المجيد بن أمبارك،1987،ص. 208)** . وهذا يعود طبعا للاهتمام الكبير الذي شهده هذا القطاع في السنوات الأولى للمخطط سواء من حيث مراجعة تنظيم سيره، أو من حيث إنشاء هياكل بحثية أخرى مثل المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني ومحافظة الطاقات الجديدة سنة 1982، كما ساهم إصدار المرسوم المتعلق بإنشاء وحدات البحث ومراكز البحث سنة 1983 بمضاعفة العدد خاصة فرق البحث على مستوى الجامعات، كما أن إنشاء مراكز البحث كان على حساب فرق البحث، وتمت هذه العملية بتجميع فرق البحث الجامعية ضمن مراكز بحث مختصة خاصة سنة 1983.

وعموما صاحب تطور عدد مراكز البحث العلمي وفرق البحث على مستوى الجامعات تطورا أيضا في عدد الباحثين، خاصة أن سياسة التعليم العالي ساهمت بقدر كبير في توفير الإطارات الكفأة سواء على مستوى الصعيد الداخلي أو الخارجي (البعثات إلى الخارج)، وفي هذا الإطار جاء التقرير العام للمخطط الخماسي الأول ينص: <أن الهدف الأولي للبحث العلمي يكمن في إنشاء طاقة كامنة من الباحثين تكفي عددا، من شأنها أن تمكن اعتزام سياسة علمية وطنية، تضع البحث العلمي في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد... إن جزأرة إطارات الجامعة، وتحضير أعمال بحوث جبارة في الميادين الأولية وارتباطها مع المؤسسات الاشتراكية، وانشغالاتها على المدى الطويل في مجال البحث والتنسيق فيما بين كل المؤسسات لأجل استعمال وسائلها البشرية، والمادية بأحسن كيفية كل ذلك يشكل التوجيهات العامة في مجال البحث> **(وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المخطط الخماسي "1980-1984"،ص ص. 121-122).**الأمر الذي استلزم من الهيئة الوطنية للبحث العلمي استيعاب ما يقارب (1205) باحث يعملون في نطاقها بحلول عام 1983 وهم يتوزعون حسب التخصصات بالتوالي: العلوم الاجتماعية بـ: (296) باحث، والعلوم البيولوجية الطبية بـ: (549) باحث، والعلوم الدقيقة والتكنولوجيا وعلوم الأرض بـ: (360) باحث.

وتبين الإحصائيات أن عدد الأساتذة الباحثين قد ارتفع خلال سنوات (1980-1983) من (776) باحث إلى (1205) باحث، ويعود هذا الارتفاع إلى الأهمية التي أعطيت للأستاذ الباحث بإصدار المرسوم رقم: 115/77 المؤرخ في سنة 1977 والمتضمن تحديد شروط مهام البحث، كما أن الهيئة الوطنية للبحث العلمي كانت تشجع وتقدم العون ماديا لتحضير رسائل من درجة الماجستير والدكتوراه. وهنا كان التساؤل في تلك الفترة، هل دور الهيئة الوطنية للبحث العلمي هو من أجل البحث العلمي أم لتحضير الشهادات العلمية؟

وحسب المعطيات الإحصائية لسنة 1983، وصل عدد الباحثين في مراكز البحث التابعة للهيئة إلى (707) باحث، وتضم فرق البحث الجامعية التابعة دائما للهيئة ما يعادل (498) باحث، ليكون مجموع الباحثين (1205) باحثا، هذا ولقد عملت الهيئة على تكوين الباحثين ليتراوح عددهم خلال سنوات (1975-1983) إلى (296) باحث في كافة التخصصات. **(عبد المجيد بن أمبارك، مرجع سابق،ص. 225).**

ومنه يمكن القول أن المنظمة الوطنية للبحث العلمي بدأت بالعمل لتنمية البحث العلمي على محورين توجيهيين أساسيين: فبدأت أولا بوضع كل الجامعات ومعاهد ومراكز البحث مباشرة تحت مسؤوليتها، ثم قامت بعد ذلك بتعبئة الأساتذة وتشجيع تكوين الباحثين.

ويلاحظ أنه ما بين 1974 و1983 مولت الهيئة الوطنية للبحث العلمي **(ONRS)** 109 مشروع بحث داخل الجامعات و62 برنامج بحث خارجها، وقد مست هذه العملية(1400) باحث سنة 1982، وقد تمت مناقشة 200 رسالة **"Théses"** من الطور الأول والثاني في إطار هذه المشاريع الممولة، كما تم إنشاء عدة مخابر للبحث العلمي في عدة قطاعات.

جاء في المواثيق الرسمية التي صدرت في فترة المخطط الخماسي الثاني تشجيع البحث الجامعي ابتداء من سنة 1985 على نمط فرق البحث، أي إجراء البحث في إطار مجموعات من الباحثين تعالج إشكاليات محددة ومدروسة على مستوى المجالس العلمية والجامعة والوزارة الوصية، تسمى بمشاريع البحث التي تدوم في المعدل سنتين بتمويل من المؤسسة الجامعية، و شملت هذه العملية بعض النتائج الأساسية سواء تعلق الأمر بإرساء بعض تقاليد البحث العلمي أو في معالجة الإشكالات التي لم يكن الإمكان معالجتها لولا ما

توفره هذه التجربة من بعض الإمكانيات والحوافز**(عزي عبد الرحمان،مرجع سابق،ص ص. 42-41).**

إن عدد مشاريع البحث الخاصة بالعلوم الاجتماعية أقل عددا(136) سنة1986 و (145) خلال 1989. أما المشاريع المتعلقة بالعلوم الدقيقة والتكنولوجيا فقد شهدت تطورا خاصة سنة 1988 حيث وصلت إلى (213).لكن ما يمكن ملاحظته هو انخفاض عدد هذه المشاريع في كافة التخصصات، خاصة سنة 1989 وهي بداية تأزم الوضع العام للاقتصاد الوطني. **س. كريم، ب. بلمير، 1996، 28.**

كما تطورت خلال هذه المرحلة عدد الأطروحات في مختلف فروع العلوم، وبلغت مع نهاية الثمانينات أكثر من (509) أطروحة تعالج موضوعات متعددة مرتبطة بمشكلات التنمية كما تطور عدد الباحثين من (500) باحث سنة 1983 إلى (1850) باحث سنة 1987، وإلى أكثر من (2000) باحث سنة 1990 **(صالحي صالح، زواوي موسى، مرجع سابق،ص. 412)**، ولقد تبنت المحافظة السامية للبحث (440) مشروع بحث بلغ فيها معدل عدد الباحثين (2700) باحث في الفترة من (1986-1989) **(نفس المرجع ،ص. 27).**

سابعا: أهم العوائق التي أدت إلى اختلال البناء التنظيمي لسياسة البحث العلمي بالجزائر.

نظرا لتوجهها الجامعي المحض، لم تتمكن المنظمة الوطنية للبحث العلمي من إحداث تلاق وتلاحم بين القطاعات المستخدمة والباحثين، وحتى المحيط الاقتصادي والاجتماعي لم يكن مستعدا لمثل هذا التلاحم المنشود، حيث أن القطاعات الاجتماعية الاقتصادية كانت منشغلة ببناء جهاز الإنتاج الاقتصادي بالتعاون التقني مع الأجانب، ولم يسمح حتى إنشاء المجلس الدائم للتخطيط والبحث المنبثق عن المجلس الوطني للبحث برسم إستراتيجية واضحة للتنمية في ميدان البحث العلمي على المدى البعيد **(نفس المرجع،ص. 25).**

أيضا ما كان يؤخذ على المجلس الوطني للبحث في تلك الفترة أنه يمثل سلطة لا منازع لها بصفته الهيئة الرئيسية للحوار والتشاور بين ممثلي الأسرة العلمية، وممثلي القطاعات الأخرى للنشاط الوطني، ومثل هذه السلطة لا يمكن ضمانها إلا من خلال التمثيل الصحيح لمختلف الأطراف الذين يفترض أن يكونوا داخل المجلس، إلا أن الواقع لم يكن دائما على هذه الحال من وجهة نظر الأسرة الجامعية العلمية، مما أدى إلى إضعاف النقاش الجاري داخل الهيئة والتوصيات المصادق عليها بها **(سفير ناجي، 1989، 49).**

وهكذا لم يقم المجلس الوطني للبحث بالدور الذي يجب أن يلعبه، فلقد تعرض خلال دوراته الخمس إلى مناقشة العديد من المشاكل لكنه لم يقم بالحلول اللازمة، فقد ظلت الأشغال على مستوى الجامعة. وتميزت التوصيات وحتى المخطط بالعموميات يصعب تحقيقها في الواقع، فكان لعدم ديمومة اللجان المختصة ،وانقطاع الأشغال تأثيرا سلبيا عرقل المجلس الوطني للبحث، مما جعله بعيدا عن تحقيق الأهداف المسطرة له. فلم يتحقق الاتصال بقطاع الإنتاج، ولا علاقة بين البحث والإنتاج فظل البحث ظاهرة هامشية.

والجدير بالذكر أن الطابع الاستشاري منع المجلس الوطني للبحث من القيام بواجبه لعدم صلاحيته باقتراح استراتيجية للبحث وتحديد الأهداف العلمية والتكنولوجية طبقا لاختيارات بلادنا، وحاجياته التنظيمية لعلميات البحث حسب سلم تصاعدي وتجنيدها مباشرة بمخططات سنوية. **(عبد المجيد بن أمبارك، مرجع سابق،ص. 201).** كما يؤخذ على الهيئة الوطنية للبحث العلمي أنه بحكم طبيعتها الأكاديمية البحثية، فإنها لم تستطع إحداث حركية فعلية بين البحث العلمي والقطاع الاقتصادي والاجتماعي.

أما فيما يتعلق بأهم العراقيل التي عانت منها سياسة البحث العلمي بالبلاد خاصة في مرحلة تطبيق المخطط الخماسي الثاني فانه يمكن القول بأنه على الرغم من كل النقائص التي شهدتها المحافظة السامية للبحث، إلا أنها أدت مهامها بصفة جيدة .وبذلك تطور قطاع البحث العلمي وأصبح مكسبا لا نقاش فيه، وكان من الممكن أن تؤدي المحافظة السامية للبحث مهامها على وجه أحسن لو تحصلت على غلاف مالي مناسب، يسمح لها بضبط ومراقبة تنفيذ برامج البحث على المستوى الوطني.

وإذا كانت الجامعة بدأت منذ سنة 1985 في تجربة البحث العلمي على نمط فرق البحث، وبالرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها، إلا أنه ما يؤخذ على هذه التجربة أنها شهدت عدة اهتزازات في هيكلتها وإدارتها والالتزامات المنوطة بها.

و عموما يمكن القول أن طيلة هاته السنوات و بعدما تأكد للسلطات العليا للبلاد أن التحكم في التنمية أصبح يستلزم التحكم في العلوم والتكنولوجيا. فقد بادرت منذ سنة 1982 بتغيير مجرى البحث العلمي كمحاولة لأجل تقريبه من مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. لكن نظرا لعدم إيجاد سبل كفيلة لتحقيق هذا الهدف فقد إنشغلت القطاعات الاقتصادية ببناء جهاز الإنتاج الاقتصادي بالتعاون التقني مع الأجانب، في حين أن البحث العلمي ظل تنظيمه يعاني مشاكل نتيجة سوء التسيير ما أدى إلى حل هياكل مركزية وتنظيمات بحثية، وإنشاء أخرى على حسابها في فترات زمنية قصيرة. حتى أن بعض التنظيمات البحثية التي تتميز بصبغة إستشارية همشت أدوارها بفعل التخطيط المركزي، وظلت بالتالي الأبحاث خلال فترة تنفيذ المخطط الخماسي الأول تنحصر في البحوث الأكاديمية والتي بدورها كثيرا ما كانت تتم داخل المؤسسات الجامعية، كما تميزت توصيات لجان البحث والمخططات الوطنية للبحث بالعموميات بحيث يصعب تحقيقها في أرض الواقع.

أما المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) فقد جاء يدعو إلى متطلبات البناء الإشتراكي وتقوية إستقلالية الإختيارات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، إلى جانب تلبية إحتياجات السكان ومواصلة النمو فيما يتعلق بالانتاج والاستثمارات. وبقيت الدولة إلى غاية نهاية هذا المخطط تنتهج سياسة تثمين طاقة التحويل، وتهتم بتنشيط الصناعة الفرعية. وعموما وكما جاء في التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني أن ضخامة التنمية وتشعبها سوف لن يسمح فصاعدا للدولة بأن تتحمل التمويل شبه الكلي للتنمية. هذا القرار الذي تأكد بصورة فعلية

بعد الأزمة العالمية لسنة 1986، وهو الحدث الذي غير مجرى السياسة العامة للبلاد ومن ضمنها قطاع التعليم العالي الذي تم في إطاره طرح ملف استقلالية الجامعة، ولحقه تعديل للأطر القانونية المتعلقة بالبناء الهيكلي لمؤسسات التعليم العالي.

لكن رغم هذا فقد بقيت هاته المؤسسات تشهد ارتفاعا متزايدا لأعداد الطلبة، في مقابل ارتفاع قليل للهيئة التدريسية، خاصة من ذوي التأهيل العالي الأمر الذي أثر على نسبة التأطير نتيجة تطور الكم على حساب النوع. وهكذا فالتطور الذي حدث على صعيد مؤسسات التعليم العالي في فترة المخطط الخماسي الثاني لم يترافق وتكيف مناهج ومحتويات التعليم مع احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة اضطراب القوانين والتشريعات التي تحكم المؤسسات. فالوظائف البيداغوجية تترك لصالح الوظائف الإدارية، وتقدير مصاريف الجامعات تشرف على إعدادها الحكومة.

أما على صعيد البحث العلمي خلال هذه الفترة فقد شهد تغييرا في التوجه تمثل أساسا في تعديل وجهة النظر التي كانت تربط البحث العلمي الذي يتم بمؤسسات البحث العلمي بالانشغالات الاقتصادية والاجتماعية، إلى تأكيد أكثر لعلاقة البحث بالتعليم العالي والبحث التطبيقي حتى يكون للبحث العلمي علاقة أعمق بالاستثمار والإنتاج. وبالتالي تأكيد دور الجامعة في مجال البحث العلمي لكن ما كان يؤخذ على هذا التوجه الجديد أنه إلى جانب تحقيق تطور في قطاع البحث العلمي الذي أصبح مكسبا لا نقاش فيه في تلك الفترة. فقد عان هو الأخر مشاكل عدة؛ ففي مجال البحث عموما كان من الممكن أن تؤدي المحافظة السامية للبحث التي تشرف على تطبيق السياسة الوطنية للبحث مهامها كاملة على أحسن وجه لو تحصلت على غلاف مالي مناسب، أما في مجال البحث الجامعي فقد شهد كذلك عدة اهتزازات في هيكلته وإدارته و الالتزامات المنوطة به.